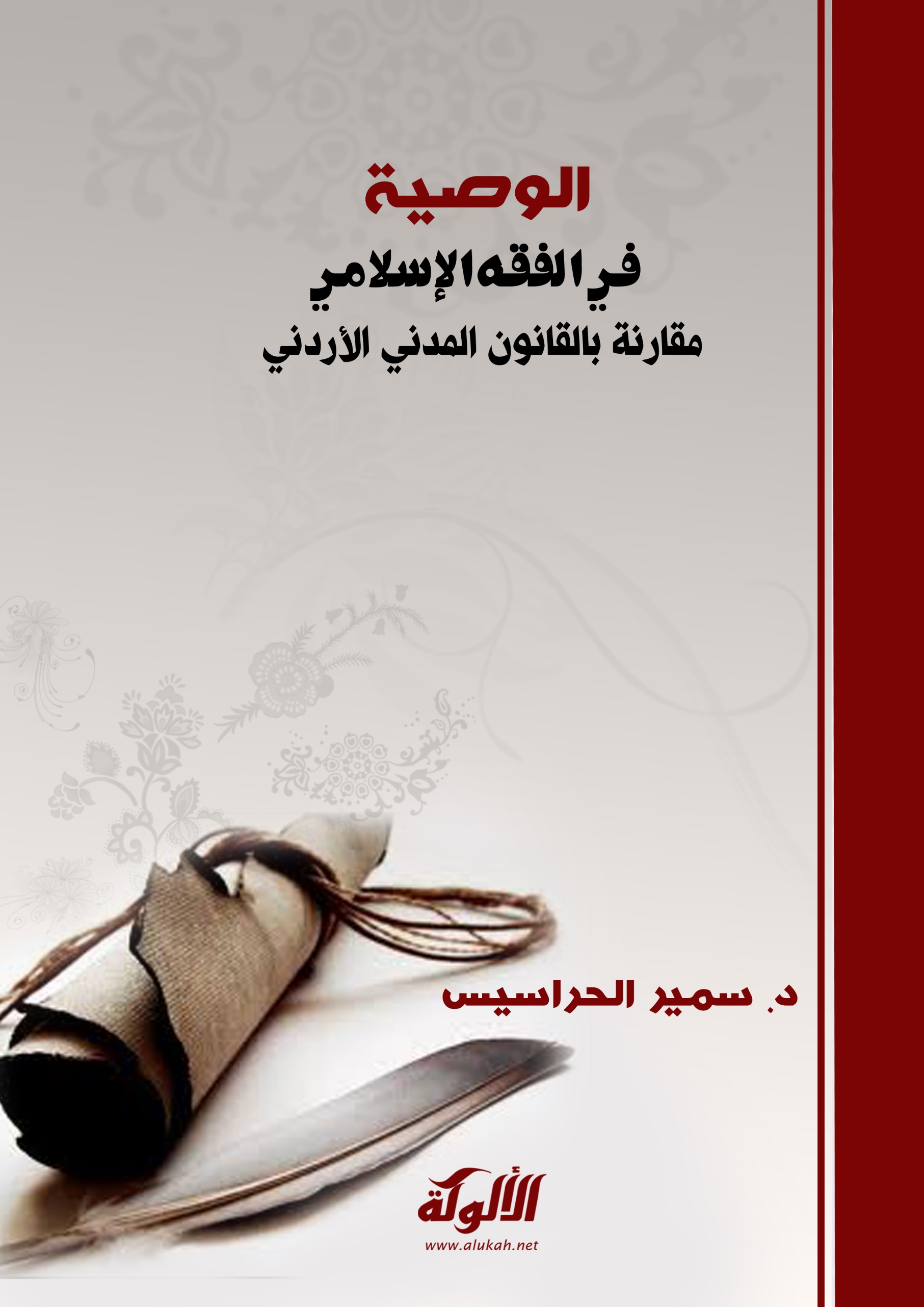
****

**الوصية**

**في الفقه الإسلامي**

**مقارنة بالقانون المدني الأردني**

**د. سمير الحراسيس**

# المقدمة

الحمد لله الذي جعل الفهم والمعرفة للأمور، وحسن الإدراك والتبصر بالمقاصد، والتقدير للعواقب، من بشائر الخيرية وسبل النهوض والارتقاء، وجعل النفرة للفقه في الدين واكتساب المعرفة الميدانية، واكتشاف السنن الفاعلة في الحياة والأحياء، وتوعية المجتمع بقوانين الحركة الاجتماعية والتاريخية، مصدر العبرة والعظة وتحقيق الحذر والوقاية الحضارية، فقال تعالى: (... فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) (التوبة:122). والصلاة والسلام على الرسول المعلم، الذي بيّن أن مناط خيرية الإنسان عند الله الفقه في الدين، فقال: (من يُرِد الله به خيرًا يفقِّهْه في الدين ) [ صحيح البخاري 1/25: 71، صحيح مسلم 2/791: 1037]، ذلك أن الفقه في الدين كسب من الإنسان وتوفيق واصطفاء من الله. وكان من دعائه المأثور واللافت لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (اللهم فقِّهه في الدين وعلمه التأويل )[ معجم الطبراني 10/238: 10587]، فكان ابن عباس ببركة هذا الدعاء، حبر الأمة وعالمها، وأحد منارات فقه الصحابة العظيم. والمتأمل في حياتنا يجد كثيراً من المعاملات التي تحتاج إلى بحث ودراسة لمعرفة حكم الله تعالى فيها وبيان الحلال والحرام، ومن هذه المعاملات أحكام الوصية وهي محل هذه الدراسة.

وتقوم هذه الدراسة على عدة جوانب أجمع فيها ما ورد في القانون المدني الأردني من مواد فيما يخص الوصية ومقارنتها فيما ورد في الفقه الإسلامي حولها.

# المطلب الأول: مفهوم الوصية:

**أولاً: معنى الوصية في اللغة:**

من وصّى إليه وله بشيء جعله له، وفلاناً عهد إليه وفلاناً جعله وصيُّه يتصرّف في أمره وماله وعياله بعد موته. فتطلق الوصية على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو تصرف، وقد اصطلح على إطلاق لفظها على التمليك، والوصية هي الإيصاء، وتُطلق بمعنى العهد إلى الغير في القيام بفعل أمر، حال حياته أو بعد وفاته، يقال: أوصيت له أو إليه: جعلته وصيّاً يقوم على من بعده. وهذا المعنى اشتهر فيه لفظ: الوصاية. وتطلق أيضاً على جعل المال للغير، يقال: وصيت بكذا أو أوصيت، أي جعلته له. والوصايا جمع وصية تعمّ الوصية بالمال، والإيصاء أو الوصاية والوصية([[1]](#footnote-1)).[1-ج1 /ص740،2-ج15/ص394، 3-ج2/ص1038].

**ثانياً: الوصية في الاصطلاح:**

**1-عند الحنفية:**

اختلفت عبارات الحنفية في تعريف الوصية على معنيين:

أولّهما: أن الوصية: اسم لما أوجبه الموصي في ماله بعد موته([[2]](#footnote-2)). [4-ج10 /ص505-506].

ثانيهما: أنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت عيناً كان أو ديناً، بطريق التبرع([[3]](#footnote-3)).[5-ج6/ص647،6-ج6/ص182].

**2-عند المالكية:**

عرّف المالكيةُ الوصيةَ بأنها: عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته، أو نيابة عنه بعد وفاته([[4]](#footnote-4)).[7-ج4 /ص،642] من مزايا هذا التعريف أنّه بالإضافة إلى دلالته على عناصر الوصية يدلُّ على بعض أحكامها منها: أنّ الوصية عقد، وأنّها عقد غير لازم في حياة الموصي، وتُصبح عقداً لازماً بعد الوفاة وأنّها تكون في حدود الثلث ولا يجوز في أكثر من ذلك إلا بإجازة الورثة، وأنّ الموصى به قد يكون حقاً وقد يكون نيابة عنه بعد وفاته كما في الإيصاء.

**3-عند الشافعية:**

كما اختلفت عبارات الشافعية في تعريف الوصية على معنيين:

أولّهما: أنّ الوصية: إثبات تصرفٍ مضافٍ لما بعد الموت ([[5]](#footnote-5)).[8-ج3/ص67].

من الملاحظ على هذا التعريف أنه يبيّن أن الوصية إنما هي إثبات تصرّفٍ.

ثانيهما: أن الوصية: عبارة عن العهدِ على من يقوم على أولاده بعده([[6]](#footnote-6)).[9-ج6/ص40]. وكذلك هنا أطلقها بتعبيره (على أولاده) مع أنها تكون أقوى في المال ضعيفة في النفس.

**4-عند الحنابلة:**

عرّفها الحنابلة بقولهم: الوصية بالمال هو التبرع به بعد الموت، أو هي الأمر بالتصرف بعد الموت([[7]](#footnote-7)).[10- ج8 /ص113] ونلاحظ على هذا التعريف شموليته للتعريفات المتقدمة، فتناول الوصية بالمال، والتجهيز، والوصية بمعنى العهد، وغيرها من التصرفات التي نيطت بالموت.

وفي التعريفات: أن الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع([[8]](#footnote-8)). [11- ج1/ ص326].

يتضح لنا من التعريفات السابقة أنها جميعها متقاربة ومتوافقة في المعنى والمقصد والألفاظ، غير أنّ تعريف الحنفية لم يشمل الوصية بمعنى العهد كما في التعريفات الأخرى.

ويتبيّن لنا من التعريفات السابقة حقيقتان:

ا) أنّ الوصية تكون بالمال كما تكون بالتصرف بعد الموت.

ب) أنّ الموصى به قد يكون عيناً أو منفعة أو إبراءً عن دين.

ولقد اتفق الفقهاء على أنّ القبول لا يكون إلاّ بعد الوفاة ولا عبرة في حياة الموصي، واتّفقوا على أنّه لا يشترط أنْ يكون القبول فور وفاة الموصي بل يثبت على التراخي([[9]](#footnote-9)).[12- ج12 /ص114،13- ج4/ ص456،14- ج3 /ص53 ]

والوصية التزام من جانب الموصي، وقد تتمّ بإيجاب الموصي وحده دون حاجة إلى قبول من الطرف الآخر فيما إذا كانت الوصية لغير معين كالفقراء أو جهة عامة لأنه يتعذر القبول في حقها، وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء. أما إذا كانت الوصية لشخص معين فإنها لا تتم إلا بقبوله لأنه لا يملك الوصية إلا بالقبول، لأنّ الوصية من عقود التمليكات، وهو قول جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ([[10]](#footnote-10)).[4- ج7 /ص331،9- ج6/ص65،10- ج6/ ص156،15- ج4/ ص377]

ويرى زُفر من الحنفية أنّ الوصية تتم بإيجاب من الموصي فقط دون حاجة إلى قبول من الموصى له المعيّن، لأنّ ركن الوصية الإيجاب وحده قياساً على الميراث لأن كلاً تمليك بعد الموت، فكما أن ملك الوارث لا يفتقر إلى قبول منه كذلك ملك الموصى له ([[11]](#footnote-11)).[4- ج7 /ص331]

**ثالثاً: الوصية في القانون:**

عرّفها القانون المدني الأردني كما في المادة (1125): " الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت ". وهذا التعريف مستمدٌّ من المادة (86) من كتاب مرشد الحيران والتي تضمنّت: أنّ الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ([[12]](#footnote-12)).[16- ص15]

وهو تعريف عام شامل كلّ أنواع الوصايا، من التمليك والإسقاط الذي هو في معنى التمليك كالوصية بالإبراء من الدَّين، والإسقاط المحض كالوصية بإبراء الكفيل، كما يشمل الحقوق التي ليست مالاً ولا منفعة ولا إسقاطاً، لكن لها تعلق بالمال كالوصية بتأجيل الدين.

وقد عرّفها القانون العراقي بأنها: " تصرّف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت مقتضاه التمليك بلا عِوض " ([[13]](#footnote-13)).[17- رقم188/1959].

# المطلب الثاني: حكم الوصية:

**أولاً: أدلة مشروعيتها:**

اتفق الفقهاء على مشروعية الوصية([[14]](#footnote-14))،[18- ج4 /ص513] وقد ثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

1. **من الكتاب:**

قال تعالى: **{ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}** [البقرة: 180] وجهُ دلالة هذه الآية الكريمة، أنّ الله تبارك وتعالى فرض الوصية على من حضَرَه الموت وكانَ له مال - على خلاف في مقداره – أنْ يعهد بهذا المال لمنْ ترك، كما اختلف العلماء في وجوبها، وأكثرهم على أنّها غير واجبة إنما كانت ندباً وإرشاداً([[15]](#footnote-15)).[19- ج2 /ص204] والله سبحانه وتعالى فرَضَ الوصية للوالدين والأقربين قبل نزول آيات المواريث، وبنزول هذه الآيات ارتفع الوجوب وبقيت المشروعية وِفق الضّوابط التي بيّنَها الشارعُ الحكيم في مواطنَ أخرى([[16]](#footnote-16))**.**[20- ج2 /ص147]وقال تعالى: **{يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمً}** [النساء: 11]. ووجه الدّلالة من هذه الآية الكريمة بيان تأكيد الوصية وتقديمها على الدَّين مع أن الدَّين يخرج قبلها، لما كانت أكثر لزوماً منْ الدَّين، فقُدّمت اهتماماً بها، وقيل لكثرة وقوعها فصارت كالأمر اللّازم لكلِّ ميّت([[17]](#footnote-17)).[21- ص11]

قال تعالى: **{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ}** [المائدة: 106] وجه الدلالة أنَّ الله تعالى ندَبَ للإشهاد على الوصية، والندبُ للإشهاد على أمر يدلّ على مشروعيته مما دلّ ذلك على مشروعية الوصية.

**2-السنة:**

روى سعد بن أبي وقاص قال: جاءَني رسول الله يعودني عام حجة الوَدَاع من وجع اشتدّ بي، فقلت: يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلاّ ابنة، أفأتصدّق بثلثي مالي؟ قال: (لا) قلت: فبالشَّطر يا رسول الله؟ قال (لا) قلت: فبالثلث؟ قال: (الثلثُ والثّلثُ كثير، إنّك إن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ منْ أنْ تذرهم عالَة يتكفّفون النّاس) [صحيح البخاري 5/4: 2744، صحيح مسلم 5/71: 4296].

في الحديث دليل على مشروعية الوصية وأنّ الموصي يجوز له أن يستوعب الثلث من ماله بالوصية، وأن لا يجاوز الثلث سواء كان له وارث أو لم يكن، والأَولى أنْ يَنقُص عن الثلث، لقوله (والثلث كثير) مما يدلّ على أصل مشروعية الوصية([[18]](#footnote-18)).[22- ج5 /ص284]

.وعن ابن عمر أن رسول الله قال (ما حقّ امرئ مسلم له ما يوصى فيه يبيت ليلتين إلاّ ووصيته مكتوبة عنده) [ صحيح البخاري 4/2: 2738].

يدَلّ الحديث على المبادرة بالوصية وكتابتها، والمعنى من هذا الحديث أنّه لا يمضي على المسلم زمان وإنْ كان قليلاً إلاّ ووصيته مكتوبة، والوصف بالمسلم بهذا الحديث لا يدلّ على عدم الوصية من الكافر، وقد سلك ابنُ حجر في ذكر وصفه بالمسلم مسلكين:

**الأول**: أنّه خرج مخرج بالغالب، فلا مفهوم له.

**الثاني**: أنّه ذُكر لتقع المبادرة لأمثاله، لأنّه هو الذي يهتمّ بالثواب العائد إليه في الآخرة([[19]](#footnote-19)).[23- ج5 /ص375].

**3-الإجماع:**

أجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار على جواز الوصية، ولم يخالف أحد في مشروعيتها فكان هذا إجماعاً منهم([[20]](#footnote-20)). [24- ص100،4- ج8/ص48]

**4-المعقول:**

من المعقول: لأن تشريع العقود والتصرفات إنما هو لقضاء حاجة الناس وتحصيل مصالحهم، فالوصية من التصرفات التي يحتاج الناس إليها، ولذلك لأن الإنسان يحتاج إلى أن يختم حياته بعمل يتقرّب به إلى الله تعالى وأن يتدارك ما قصّر فيه من أعمال الخير في حياته، وسبيله إلى ذلك الوصية، فتكون مشروعة كسائر العقود والتصرفات التي يحتاج إليها الناس([[21]](#footnote-21)).[25- ص115]

**ثانياً: حكمة مشروعيتها:**

1-تدارُك ما فات الإنسان من أعمال الخير والبرّ وزيادة حسناته مما يقربه إلى الله عزّ وجل في آخر حياته([[22]](#footnote-22)).[4- ج 2/ ص6].

2-التمكين من العمل الصالح وقد أصبح الإنسان من الموت قاب قوسين أو أدنى فيتدارك بذلك ما قصّر فيه من أعمال حال حياته.

3-مكافأة من أسدى إليه معروفاً في حياته والمحافظة على الروابط الاجتماعية([[23]](#footnote-23)).[26-ج8/ ص11].

4-الإحسان والبرّ في صلة الرحم والأقارب غير الوارثين خاصة الفقراء منهم في سدّ حاجتهم وفقرهم([[24]](#footnote-24)).[27- ص15]

**ثالثاً: حُكم الوصية:**

اختلف الفقهاء في حكم الوصية بعد نزول آيات المواريث على ثلاثة أقوال:

**الأول:** مذهب **الجمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة** ([[25]](#footnote-25))،[12- ج 27 /ص260،28- ج 4 /ص579،9- ج 6 /ص40،5- ج 6 /ص648]

أنّه يستحبّ للمسلم أن يوصي بجزءٍ من ماله لمن ترك خيراً، قال تعالى: **{ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}** [البقرة: 180]، فالآية الكريمة تدلّ على وجوب الوصية إلاّ أنّ وجوبها للوالدين والأقربين نُسخَ بآيات المواريث([[26]](#footnote-26)).[19- ج 2 /ص262] وعن أبي هريرة قال : (إنّ الله تصدّق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم) [ سنن ابن ماجة 4/14: 2709]، وقوله لسعد (إنّك إن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تدعهم عالة يتكففون الناس) [ سنن ابن ماجة 4/14: 2709].

وأنّه مات ولم يوصِ، ولو كانت الوصية واجبة لفعلها قبل موته ([[27]](#footnote-27)).[19- ج 2 /ص25،23- ج 5 /ص362].

ومما احتجّ به الجمهور أن الوصية تبرّع بعد الوفاة، فهو مستحب كالتبرّع في حال الحياة ([[28]](#footnote-28)).[29- ج 8 /ص459]

**الثاني:** مذهب **داود الظاهري وطاووس وقتادة** أنّ الوصية واجبة للأقرين الذين لا يرثون([[29]](#footnote-29)).10-ج8/ص114،30 ج 9/ص312] قال تعالى: **{ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}** [البقرة: 180] وجه الدلالة أن الآية الكريمة توجب الوصية للوالدين والأقربين لأن (كَتَبَ) بمعنى فَرَضَ، وأنّ تحديد الموصى لهم بيّنته الآية الكريمة بالوالدين والأقربين بآية المواريث وبقي حكم الوصية على أصله الوجوب في حق من لا يرث من الأقربين([[30]](#footnote-30)).[31- ج 1 /ص231].

**الثالث:** **ابن حزم** من الظاهرية أن الوصية فرض على كل من تركَ مالاً ([[31]](#footnote-31)).[30- ج 9 /ص312]. قال تعالى: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}** [النساء: 11]. وجه الدلالة من الآية الكريمة أن الله تعالى أوجب الميراث في أول الآية وأوجب الدَّين والوصية قبل الميراث، فالمفرّق بينهما مبطل بلا دليل، وإنّما يبطل من الوصية ما أبطله الله تعالى، وحيث أنه سبحانه لم يبطل شيئاً فيبقى الوجوب على إطلاقه دون تقييد ([[32]](#footnote-32)).[32 /ص148]

وما رواه ابن عمر أنّ رسول الله قال: (ما حقّ امرئ مسلم يوصي فيه يبيت ليليتين إلاً وصيته عنده مكتوبة) [ صحيح البخاري 4/2: 2738]. الحديث بظاهره يدلّ على وجوب الوصية والمبادرة إلى فعلها فتكون واجبة.

**الراجح:** الرأي الأول رأي الجمهور القائل باستحباب الوصية لقوة أدلّتهم.

ومع ذلك لا ينبغي أن نغفل عن الوصية، ولأنّه لا يأمَن إذا وصى به أن يفرط به بعد موته فإن اختار أنْ يُوصي فالمستحبّ ألاّ يؤخر الوصية، فقد رغّب النبيُ فيها فقال: (ما حقّ امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلة أو ليلتين إلاّ وصيته مكتوبة عنده) [ صحيح البخاري 4/2: 2738]. أي ما الحزم أو المعروف إلاّ ذلك، لأن الإنسان لا يدري متى يفجأه الموت.

والأفضل للمسلم أنْ يفعل ذلك في حال صحته، ويقدّم ما يوصي به من البرّ في حياته، عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله : أيّ الصدقة أفضل؟ قال: (أنْ تتصدّق وأنتَ صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلتَ: لفلان كذا، ولفلانٍ كذا) [ صحيح البخاري 3/334: 1419، صحيح مسلم 2/716: 1032].

كما يحرم ما يكون فيه قصد الإضرار بالورثة ومنعهم من أخذ نصيبهم المقدّر في الشريعة، قال تعالى: **{وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ}** [النساء: 12]

# المطلب الثالث: الأساس القانوني لقيام الوصية:

عرّف القانونُ المدني الأردني الوصيةَ في المادة (1125) أنّها: "

1) تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت.

2) ويكسب الموصى له بطريق الوصية المال الموصى به "

يُستفاد منْ بعض النّصوص القانونية وشروحها: أنْ الوصية تصرف قانوني ينشأ بإرادة منفردة هي إرادة الموصي، إذ أنّه بمجرد وجود العبارة الدالّة على إرادة الشخص لتصرّفٍ معيّن في تركته بعد وفاته تعتبر الوصية قد وُجدت بحكم القانون([[33]](#footnote-33))،[33 /ص14] فهي تنصرف إلى تكوين حقّ عيني أو شخصي، غير أنّ القانون جعل القبول بعد الوفاة شرطاً للزوم الوصية كما في المادة (1125) من القانون المدني الأردني([[34]](#footnote-34))،[34 /ص1125] وثبوت ملكية الموصى به([[35]](#footnote-35)). [35 /ص175]

وقد جاء في المادة (255) من قانون الأحوال الشخصية الأردني: " التصرفات التي تصدر في مرض الموت بقصد التبرّع والمحاباة تلحق بالوصية وتسري عليها أحكامها"([[36]](#footnote-36)) [17 /رقم36].

وتقييد الوصية بكونها مضافة إلى ما بعد الموت للاحتراز عن تبرّعات المريض مرض الموت المنجزة حال حياته، فإنها وإن كانت تأخذ حكم الوصية من حيث أنها لا تنفّذ إلاّ في حدود الثلث إلاّ أنها تنتج أثرها في حياة المتصرف ولذلك لا تعتبر من الوصايا.

ومرض الموت كما جاء في نص المادة (1/543) من القانون المدني الأردني: " مرض الموت هو المرض الذي يعجز فيه الإنسان عن متابعة أعماله المعتادة ويغلب فيه الهلاك ويموت على تلك الحالة قبل مرور سنة، فإنْ امتدّ مرضه وهو على حالة واحدة دون ازدياد سنة أو أكثر تكون تصرفاته كتصرفات الصحيح "

حيث يستفاد مما سبق في النصّ أنه يشترط لتطبيق هذه المادة أن تتوفر شروط ثلاثة يعتبر مرض موت وهي:

أن يقعد المريض عن قضاء مصالحه العادية المألوفة التي يستطيع الأصحاء مباشرتها وليس واجباً أن يلزم المريض الفراش.

أنْ يغلب فيه الهلاك مثل المرض الخطير الذي ينتهي عادة بالموت ويرجع في تقدير غلبة الهلاك إلى رأي الأطباء. أن ينتهي بالموت فعلاً.

وقد أخضع القانونُ الوصيةَ كسببٍ من أسباب كسب الملكية لأحكام الشريعة الإسلامية والنّصوص التشريعية المستمدّة، كما جاء في المادة (1126) من القانون المدني الأردني: " تسري على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والنصوص التشريعية المستمدة منها "، فهي التي تحدد الأحكام الموضوعية للوصية كالأحكام المتعلقة بالقدر الذي يجوز الإيصاء به. وهل تجوز الوصية لوارث؟ وهل تتم بالإيجاب وحده؟ وأحكام الرجوع في الوصية. وكيفية انتقال المال الموصى به إلى الموصى له وغير ذلك...

# المطلب الرابع: أركان الوصية:

اختلف الفقهاء في تحديد أركان الوصية على قولين:

**القول الأول:** قول **الجمهور الشافعية والمالكية والحنابلة**، أن أركان الوصية أربعة: الصيغة، والموصي، والموصى له، وموصى به.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه إلى أنه لا بد من اعتبار هذه الأمور الأربعة كلها أركاناً مع الصيغة لأنه بدونها لا يمكن أن نتصور وجود وصية([[37]](#footnote-37)).[13 –ج4/ص422،36-ج 8/ص 520،37-ج 4/ص345]

**القول الثاني**: **الحنفية** وقد اختلفوا في ركن الوصية على قولين:

قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف أنّ ركن الوصية الإيجاب والقبول، كسائر العقود مثل الهبة والبيع، إذْ لا يثبت ملك إنسان باختياره من غير قبوله وسعيه، ولأنّ إثبات الملك له من غير قبوله يؤدي إلى الإضرار به، بخلاف الميراث، فإنّ الملك فيه ثبت جبراً من الشارع، فلا يشترط فيه القبول. والمراد بالقبول: ما يكون صريحاً مثل قبلت، أو دلالة كموت الموصى له بعد موت الموصي بلا قبول ولا رد. ولا يصح قبول الوصية إلاّ بعد موت الموصي، فإنْ قبل الموصى له بعد موت الموصي، ثبت له ملك الموصى به، سواء قبضه أو لم يقبضه. فإنْ مات بعد موت الموصي قبل القبول أو الرد، انتقل الموصى به إلى ملك ورثته([[38]](#footnote-38)).[6- ج 6 /ص184]

قول زفر إلى أن ركن الوصية هو الإيجاب فقط، بقوله أوصيت بكذا لفلان وما يجري مجراه من الألفاظ المستعملة فيها، واستدلّ بأن الصّيغة وحدها هي التي تُنشئ الوصية وتوجدها، يدُلّ على ذلك أنّ الموصى والموصى له والموصى به قد وجدوا جميعاً قبل الصيغة ومع ذلك لم توجد الوصية بوجودهم وهذا يدل على أنّ الصيغة وحدها هي التي تستقل بإيجاد الوصية وأن ملك الموصى له بمنزلة ملك الوارث لأنّ كل واحد من الملكين ينتقل بالموت ثم ملك الوارث لا يفتقر إلى قبوله، فكذا ملك الموصى له([[39]](#footnote-39)).[38- ج 6 /ص560]

**الراجح** من هذه الأقوال هو رأي **الجمهور** من أنّ أركان الوصية أربعة، صيغة وموصي وموصى له وموصى به، لأنّه بعدم وجود ركن منها لا يمكن أن نتصور وجود وصية والله أعلم.

**الركن الأول: الصيغة:**

هي ما يُنشئ به الموصي وصيته من لفظٍ أو كتابةٍ أو إشارة. والصيغة تتكون من شطرين أحدهما يسمى الإيجاب والأخر يسمى القبول، فالإيجاب: هو الذي يصدر من الموصي بقوله أوصيت فلان أو أوصيت له بكذا أو ادفعوا إليه أو أعطوه بعد موتي. والقبول: هو الذي يصدر صراحة من الموصى له بقوله قبلت الوصية أو بأي لفظ أو فعل يدلّ على القبول.

ولإيضاح الصيغة كركن من أركان الوصية، لا بدّ لنا من البحث في المسائل التالية:

# المسألة الأولى: طرق إنشاء الوصية وكيفية انعقادها:

تنعقد الوصية بأحد طرق ثلاث ألا وهي: العبارة أو الكتابة أو الإشارة المفهمة:

**العبارة**: لا خلاف بين الفقهاء في انعقاد الوصية بأي لفظ صريح يدلّ على معنى الوصية، وذلك كأنْ يقول الموصي: أوصيتُ لفلان بكذا أو جعلتُ له ثلث تركتي أو لفلان هذا المال. وكذلك انعقادها بغير الصريح الذي يُفهم منه الوصية بالقرينة مثل جعلتُ له بعد موتي كذا أو اشهدوا أنّي أوصيتُ لفلان بكذا([[40]](#footnote-40)).[39- ج 10 /ص412،40-ج 8/ص 517،41-ج 3/ص16]

والمقصود بالعبارة كل عبارة ملفوظة تفيد معنى الوصية ودلّت عليه بأيّ نوع من أنواع الدلالات وبأية لغة من اللغات.

**الكتابة**: كذلك لا خلاف بين الفقهاء في صحة انعقاد الوصية بالكتابة إذا صدرت من عاجز عن النطق بلسانه، كالأخرس، ومثله عند الحنفية والحنابلة معتقل اللسان إذا امتدت عقلته أو صار ميئوساً من قدرته على النُّطق([[41]](#footnote-41)).[5- ج 6 /ص 738،42-ج6/ص141،15-ج4/ص451،9-ج7/ص55]

وعند الشافعية تصحّ وصية معتقل اللسان كالأخرس بالكتابة أو الإشارة كالبيع وقال هما سواء ([[42]](#footnote-42)).[9- ج 6 /ص426]

وهذا ما أخذ به القانون، فلم يفرّق بين القادر على النُّطق وغير القادر عليه، واعتبر الوصية بالكتابة الصادرة من كليهما صحيحة ([[43]](#footnote-43)).[-المادة....]

وتنعقد الوصية من قادر على النطق إذا ثبتَ أنّه خط الموصي بإقرار وارث، أو بيّنة تشهد أنّه خطّه وإنْ طال الزمن، فلو كتبها ولم يره أحد ثم مات فإنّه يقبل ما فيها إذا كان خطّه مشهوداً، وهو الراجح عند الحنابلة([[44]](#footnote-44)).[10- ج 8 /ص201]

وعند الحنفية والمالكية تنعقد الوصية إذا كتبها الشخص بيده ثم أشهدَ وقال: اشهدوا على ما في هذا الكتاب([[45]](#footnote-45)).[39- ج 8 /ص511،15-ج3/ص3]

والدليل على جواز الوصية الاكتفاء بالكتابة، أن الكتابة لا تقل بياناً في بيان المراد عن العبارة، بل هي أقوى منها في حال الحاجة إلى الإثبات.

**الإشارة المفهمة**: عند الحنفية كتابة الأخرس كإشارته، في حال عدم القدرة على الكتابة فلا بدّ من أن تكون إشارة الأخرس معهودة([[46]](#footnote-46)).[29/ ص343]

وقال ابن نجيم: " أمّا إشارة غير الأخرس فإن كان معتقل اللسان ففيه اختلاف، والفتوى على أنه إنْ دامت العُقلة إلى وقت الموت يجوز إقراره بالإشارة والإشهاد عليه ([[47]](#footnote-47)). [29/ص344]

وعند المالكية تنعقد الوصية بالإشارة المفهمة ولو كان قادراً على النطق، دليلهم أن الوصية من قبيل التبرعات والتبرعات ينبغي التوسع فيها([[48]](#footnote-48)).[13- ج 4 /ص424]

وعند الشافعية وصيّة من اعتقل لسانه صحيحة بإشارته([[49]](#footnote-49)).[43- ج 3 /ص42]

وعند الحنابلة كما في المُغني " وتصحّ وصيّة الأخرس إذا فُهمت إشارته؛ لأنّها أُقيمت مقام نُطقه في طلاقه ولِعانه وغيرهما، فإنْ لم تُفهم إشارته، فلا حكم لها وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وغيرهما ([[50]](#footnote-50))[10- ج 8 /ص241]

وقد بيّنت المادة (256) من قانون الأحوال الشخصية الأردني طرق إنشاء الوصية، حيث نصّت على أنّه: " تنعقد الوصية بالعبارة إن كان الموصي قادراً عليها وإلا فبالكتابة، فإذا كان الموصي عـاجزاً عنـهما انعقـدت بالإشارة المعلومة ([[51]](#footnote-51)).[...- رقم36]

وقد جاء في المادة (1127) من القانون المدني الأردني: " لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية إو الرجوع عنها بعد وفاة الموصي إلاّ إذا وجدت أوراق رسمية محررة بخط المتوفى وعليها إمضاؤه أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقاً على توقيع الموصي عليها " والكتابة المطلوبة على مختلف صورها ليست إلاّ لجواز سماع الدعوى لا لانعقاد الوصية، فهي وحدها الدّليل على إثبات الوصية([[52]](#footnote-52))..........]القانون الاردنى

# المسالة الثانية: قبول الوصية:

**أولاً: وقت قبول الوصية:**

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنّ وقت القبول يبدأ من تاريخ وفاة الموصي، فلا عبرة بقبوله الذي حصل في حياة الموصي، فلو قبل في حياته لم يُغنِ ذلك عن ضرورة الإعراب عن قبوله بعد الوفاة، كما أنّه لا عبرة بردّه حال حياة الموصي، فلو ردّ في حياته لم تبطل الوصية ولم يسقط حقه فيها، وله بعد وفاة الموصي أن يقبل إذا أراد ما لم يكن الموصي قَبِل منه الردّ، فإن ذلك يبطل الوصية لا من ناحية كون الرد قد وقع صحيحاً بل من جهة أن قبول الموصي لهذا الرد يفيد رجوعه عن الوصية، والرجوع عن الوصية يبطلها([[53]](#footnote-53)).[12- ج 28 /ص41،13-ج4/ص456،14-ج3/ص53]

قال الكاساني: " وقت القبول ما بعد موت الموصي، ولا حكم للقبول والرد قبل موته حتى لو ردّ قبل الموت ثم قَبِلَ بعده صح قبوله"([[54]](#footnote-54)) [4- ج 10 /ص505]

وفي المهذب "ولا يصحّ القبول إلاّ بعد الموت لأنّ الإيجاب بعد الموت فكان القبول بعده"([[55]](#footnote-55)) [42- ج 17 /ص407].

**ثانياً: بمَ يتحقّق القبول؟**

اتفق الفقهاء إلى أن القبول يتحقق بكل ما ينبئ عنه صراحة كقوله: قبلتُ الوصية أو رضيتُ بها، وتتحقّق ضمناً ودلالة بأنْ يتصرف الموصى له في الموصى به تصرّف الملاّك بالبيع أو الهبة أو الإجارة أو نحوها مما يتصرّف المالك بها في ملكه([[56]](#footnote-56))[14- ج 3 /ص53،37-ج3/ص573،28-ج4/ص583].

وعندَ الحنفية يملك الموصى له الموصى به بالقبول وهي أن يموت الموصي ثم يموت الموصى له قبل القبول، فيدخل الموصى به في ملك الورثة، لأن الوصية قد تمت من جانب الموصي بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته، وإنما توقف لحقّ الموصى له، فإذا مات دخل في ملكه، كما لو مات المشتري أثناء الخيار الممنوح له قبل إجازة البيع([[57]](#footnote-57))."([[58]](#footnote-58))  [4-ج10/ص508]

قال الكاساني: "ولو أوصى بالثلث لرجلين ومات الموصي فردّ أحدهما وقبل الآخر الوصية، كان للآخر حصته من الوصية " وقال "وبيان ذلك إذا قال لرجلين أوصيت بهذه الجارية لكما، فقبل أحدهما بعد موت الموصي وردّ الآخر لم يصح القبول لأنّه أوصى لهما جميعاً فكان وصية لكل واحد منهما بنصف الجارية وكانت الجارية بينهما لو قبلا، فإذا ردّ أحدهما لم يوجد الشرط وهو قبولهما جميعاً فبطلت الوصية"([[59]](#footnote-59))  [4-ج10/ص508]

أما عن وقت قبولها وكيفيته في القانون: فقد جاء في المادة (257) من قانون الأحوال الشخصية: " تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصي، وتردّ بردّها صراحة بعد وفاة الموصي "([[60]](#footnote-60))  [قانون-رقم 36]

# ثالثاً: ردّ الوصية بعد قبولها:

للفقهاء في صحة ردّ الوصية بعد قبولها ثلاثة آراء:

**الأول:** باتفاق عند **الحنفية والمالكية والشافعية** على الراجح **والحنابلة** على الصحيح أنه لو قبل الموصى له الوصيةَ بعد الموت ليس له أن يردّها، سواء كان الردّ قبل القبض أم بعده، لأن الوصية لزمت([[61]](#footnote-61)). [6-ج6/ص186،7-ج9/ص589،36- ج8/ص 262،37-ج3/ص537]

**الثاني:** رأي **الشافعية والحنابلة**: لا يصح الردّ بعد القبول والقبض، لأن الملك ثبت بالقبول واستقر بالقبض، إلاّ إذا أجاز الورثة الردّ. ويصح الردّ قبل القبض، وهو المنصوص عليه عند الشافعية: أنه يصحّ الردّ لأنه تمليك من جهة الآدمي من غير بدل، فصح ردّه قبل القبض كالوقف([[62]](#footnote-62)).[14-ج3/ص42،37-ج3/ص537]

**الثالث:** رأي **الحنابلة**: يصحّ ردّ الموصى له في المكيل والموزون، لأنه لا يستقرّ ملكه عليه قبل قبضه، فأشبه ردّه قبل القبول([[63]](#footnote-63)).[10-ج8/ص146]

**الراجح:** رأي الشافعية والحنابلة بأنه لا يصحّ ردّ الوصية بعد قبولها وقبضها.

**وفي القانون:** فقد جاء في المادة (258) من قانون الأحوال الشخصية: " يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها على أن يكون الرجوع صريحا ومسجلا لدى جهة رسمية "([[64]](#footnote-64))).[قانون-رقم 36،33/ص242]

**رابعاً: وقت ثبوت الملكية للموصى له:**

اختلف الفقهاء في الوقت الذي تثبت فيه الملكية للموصى له إذا لم يقبل الوصية إلّا بعد مضيّ فترة على وفاة الموصي على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** وهو رأي **الحنفية والشافعية**: أن ملكية الشيء الموصى به تثبت للموصى له من وقت وفاة الموصي دون النظر إلى وقت القبول.

ودليلهم أنهم قاسوا الوصية على الميراث، فكما أن الملكية في الميراث تثبت للوارث بمجرد وفاة المورّث دون حاجة إلى قبوله، فكذلك الملكية في الوصية تثبت للموصى له بمجرد موت الموصي دون حاجة إلى قبوله([[65]](#footnote-65)).

**القول الثاني**: وهو **لبعض المالكية وبعض الشافعية والحنابلة في أصح أقوالهم** أن ملكية الشيء الموصى به تثبت للموصى له من وقت القبول فقط، لا من وقت وفاة الموصي.

ودليلهم أن القبول لا يخلو من أن يكون سبباً أو شرطاً في انتقال ملكية الشيء الموصى به إلى الموصى له والحكم له، والحكم هو الملك لا يتقدم على سببه ولا على شرطه كما في العقود الأخرى، و قاسوا الوصية على بقية العقود الناقلة للملكية، فهذه العقود لا تنتقل فيها الملكية إلا بالقبول، فكذلك الوصية لا تنتقل الملكية فيها إلا بالقبول، وعلى هذا الرأي أيضاً تكون ثمرة الشيء الموصى به في الفترة الواقعة بين وفاة الموصي وقبول الموصى له على حكم ملك الموصي([[66]](#footnote-66)).[13-ج4/ص425، 14-ج3/ص54،10-ج8/ص137،37ج4/ص381]]

**القول الثالث**: وهو **لبعض المالكية والشافعية في أظهر أقوالهم وبعض الحنابلة**. أن ملكية الشيء الموصى به في الفترة الواقعة بين موت الموصي وقبول الموصى له لا تثبت لأحد، لا للموصي ولا للموصى له وإنّما هي موقوفة لا يعلم لها صاحب إلاّ بعد القبول أو الردّ، فإذا قبلها الموصى له تبين لنا أن الملكية تثبت له من وقت وفاة الموصي، وإن ردّها تبين أن الملكية لورثة الموصي من وقت الوفاة. دليلهم أنّه لا يصح أنْ تكون ملكية الشيء الموصى به في هذه الفترة للموصى له وإلاّ لما صح له أنْ يرد الوصية بعد ذلك، كما لا يصح أنْ تكون على حكم ملك الموصي لأنّ الموصي قد صار بعد موته جماداً لا يملك شيئاً، حيث أنّه لم يصلح لقول شيء. وعلى ذلك فإنّه يتعين القول بأن الملكية موقوفة في هذه الفترة، فإذا قبلها الموصى له بعد ذلك ظهر أنّها كانت ثابتة له من وقت وفاة الموصي، وإنْ رفض قبولها ظهر أنّها كانت ثابتة لورثة الموصي منذ ذلك الوقت([[67]](#footnote-67)).[13-ج4/ص 425،42-ج17/ص394،10-ج6/ص158]

و**الراجح** الرأي الأول، فيثبت الملك مستنداً إلى وقت الوفاة، لأن ذلك هو الذي قصد الموصي بوصيته، وهذا ما أخذ به قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (265) الفقرة (أ): " إذا أفاد نص الوصية وقت استحقاقها بدأت منه، وإلا بدأت من حين موت الموصي"([[68]](#footnote-68)) [ 43قانون 2011]

**المسألة الثالثة: تعليق الوصية واقترانها بالشرط**:

أي أنْ يعلّق المُوصِي وصيّته على شرط معدوم قد يوجد وقد لا يوجد، فإنْ انعقدت الوصية وإنْ لم يوجد فلا تنعقد، والغالب أنْ يكون التعليق بأداة من أدوات الشرط مثل إنْ و إذا.

ومثال ذلك أن يقول الموصي: إذا عُدتُّ من حجّي سالماً فقد جعلت داري هذه لطلبة كلية الشريعة بعد وفاتي. فهذه وصية صحيحة واجبة النفاذ عند تحقق الشرط، فالوصية المعلّقة على شرط وصية صحيحة كالوصية المطلقة فتوجد عند وجود الشرط وتنعدم عند عدم وجوده([[69]](#footnote-69)).[5-ج6/ص 666،44-ج11/ص154]

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بصحة تعليق الوصية على شرط في المادة (266): " ويصح تعليقها على شرط " وفي المادة (267) الفقرة (أ): " تجوز الوصية المقترنة بالشرط، ويجب مراعاته إذا كان صحيحا ما دامت المصلحة فيه قائمة " وقد حدّد القانون المدني الأردني في المادة (395) ما هو الشرط المعلّق في الحديث عن التصرف: " التصرف المعلّق هو ما كان مقيدا بشرط غير قائم أو بواقعة مستقبله ويتراخى أثره حتى يتحقق الشرط وعندئذ ينعقد سبباً مفضياً إلى حكمه "([[70]](#footnote-70)) [ 45قانون.......1976]

**و**الشروط المقترنة بالوصية منها ما هو معتبرٌ في نظر الشرع، ومنها ما هو مُلغى لا اعتبار له، والفقهاء جميعاً ساروا على هذا الأصل، وهو أنْ من الشروط شروطاً صحيحة وأخرى غير صحيحة وإنْ اختلفوا في مفهوم كلّ نوع، وعلى قول الفقهاء سار القانون المدني الأردني في تقسيم الشروط إلى صحيحة وباطلة:

فالشروط الصحيحة: بأنْ لا يكون الشرط منهيّاً عنه، أو مخالفاً لمقاصد الشريعة العامة وقواعدها الكلية، والمقصود بذلك أنْ يترتب على تنفيذ الشرط فعلُ ما ورد الدليل الشرعي بمنعه، أو ترك ما ورد الدليل الشرعي بطلبه وفعله، كأن يوصي لعمرو بألف دينار بشرط أنْ يستمر في شرب الخمر، أو أن يوصي لهُ بداره على أن يلعب فيها القمار، هذا ولا خلاف في أن الشرط الذي نهى عنه الشارع بنصٍّ خاصٍّ، أو دليل معين، هو شرط باطل، ولا يجب الوفاء به، ولا يؤثر في صحة الوصية([[71]](#footnote-71))[14-ج3/ص 45،10-ج8/ص214]

وكذلك أنْ يكون في الشرط مصلحة ظاهرة للموصي كاشتراطه أن يبدأ في تنفيذ الوصايا بأداء ما فاته من واجبات الزكاة أو الحج أو وفاء النذور التي نذرها ولم ينفذها أو يكون فيه مصلحة للموصى له كاشتراط أنْ يبدأ الموصى له من الوصية بسداد ديونه أو يكون فيه مصلحة لغيره كالوصية ببيت لجهة من الجهات على أنْ يكون لمن لا يجد مأوى من ذريّته حق سكناه ([[72]](#footnote-72)).[42.-ج17/ص 374،10-ج8/ص181]

والشّرط الصحيح هو ما كانَ فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهياً عنه ولا منافياً لمقاصد الشريعة.

وقد جاء في المادة (267) من قانون الأحوال الشخصية الأردني: " ب-الشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منافيا لمقاصد الشريعة. ج-لا يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه. "([[73]](#footnote-73)) [قانون 2011

وهذا ما كان فحوى المادة (1126) من القانون المدني الأردني: " تسري على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والنصوص التشريعية المستمدة منها ".

والشروط الباطلة: ما كانَ منهياً عنها أو منافيةً لمقاصد الشريعة أو لم يكن فيها مصلحة لأحد.

كالشروط التي لو نفذت لأدّت الوصية فيها للمعصية أو لأمر منافٍ لمقاصد الشريعة فتبطل الوصية ويبطل الشرط، كما لو أوصى لفاجر على أن يبقى على فجوره أو لكنيسة ينفق عليها([[74]](#footnote-74)).[4-ج10/ص 524،42-ج17/ص373]

والشرط الباطل لا يجب تنفيذه، ويكون الشرط كذلك متى خلا من المصلحة القائمة، أو كان منهيا عنه بنص خاص، أو كان منافيا لمقاصد الشارع.

وبمراعاة نص المادة (1126) من القانون المدني الأردني والمادة (ب-أ 267) من قانون الأحوال الشخصية الأردني، فإنّ الوصية تبطل أيضا متى أثر الشرط فيها وصرفها إلى المعصية تماما، كالوصية لأندية القمار، والمراقص ونحوها. وكذلك جاء في المادة (397) من القانون المدني الأردني ما نصّه: "  يبطل التصرف إذا علق وجوده على شرط مستحيل أو مخالف للآداب أو النظام العام"([[75]](#footnote-75)) [قانون رقم 43]

**الركن الثاني: الموصي:**

الموصي هو الشخص الذي يقوم بإنشاء الوصية ولكي تصح وصيته اشترط الفقهاء فيه شروطاً معينة بعضها محل اتفاق وأخرى محل خلاف، وهذه الشروط هي:

**العقل:**

إنّ وصية المجنون باطلة، لأنّ تصرفاته القولية لا أثر لها لعدم إدراكه وتمييزه سواء أكانت نافعة محضاً أم غير ذلك، وهذا لا خلاف فيه في الفقه والقانون.

واتفق الفقهاء([[76]](#footnote-76))12-ج28/ص165،5-ج6/ص657،46-ج4/ص345،42.-ج15/ ص 409،10-ج8/ص117] على أنّه يشترط في الموصي أنْ يكون عاقلاً، فإذا كان مجنوناً أو معتوهاً فلا تصحّ وصيته، لأنّ عبارة المجنون والمعتوه ملغاة لا أثر لها، فلا ينشأ بها عقد ولا يبرم بها التزام، ويلحق بالمجنون السكران وهو الذي تناول الخمر وما يشبهها حتى صار يهذي ويخلط في كلامه، ولا يعي بعد إفاقته ما كان منه حال سكره فإن الوصية لا تصحّ لأنْ سكره قد غلب على عقله فلا يكون عنده قصد ولا إرادة صحيحة فلا يعتد بالعبارة الصادرة منه كما لا يعتد بالعبارة الصادرة من المجنون.

وفي القانون الأردني نصّت المادة (269) الفقرة (د): " تبطل الوصية بجنون الموصي جنوناً مطبقاً إذا اتصل بالموت "([[77]](#footnote-77)).[قانون الاحوال الشخصية]

**البلوغ:**

اختلف الفقهاء في صحة وصية الصبي المميز على أقوال:

**الأول:** وهو قول **الحنفية**([[78]](#footnote-78))[12-ج7/ص333] والأظهر منْ قولي **الشافعية**([[79]](#footnote-79))[42-ج6/ص97،36-ج8/ص190]

و**بعض الحنابلة**([[80]](#footnote-80))[37-ج3/ص530] حيث ذهبوا إلى عدم صحة وصيّة الصبي المميز. ودليلهم قولُ اللهِ تعالى: **{ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا }** [النساء: 6] وقول النبيّ : (رُفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم) [ سنن أبي داود 4/244: 4403، مسند الإمام أحمد 6/100: 24739]

**الثاني:** وهو قول **المالكية**([[81]](#footnote-81))[15-ج4/ص423] و**بعض الشافعية**([[82]](#footnote-82))[9-ج6/ص40]و**المذهب عند الحنابلة**([[83]](#footnote-83))[10-ج8/ص115] وقد ذهبوا إلى صحة وصيّة الصبي المميز.

واستدلّ أصحاب القول الأول على عدم صحة وصية الصبي المميّز، بأنّ الوصية تبرّع وهو ممنوع من سائر التّبرعات لما فيها من الضرر المحض، ولا تصح هبته وعتقه في حياته فلا تصح وصيته كالمجنون، ولأن عبارة الصبي في نظرهم لا اعتبار لها في التصرفات، ولا فائدة تعود عليه من الوصية حيث أنها شرعت لجبر ما فات من الإنسان في حال حياته من عمل البر والخير، والصبي في مقتبل عمره لم يفته شيء من ذلك لأنه غير مكلف بفعل الطاعات.

واستدلّ أصحاب القول الثاني على صحة وصية الصبي المميز بأنها لا ضرر فيها، ولأن الوصية تصرف مضاف لما بعد الموت فالتمليك فيها يكون بعد وفاته فلا ضرر في ماله ما دام حياً، وفي الوقت ذاته نجد أن فيها مصلحة له بعد وفاته وهي الحصول على رضا الله تعالى ومثوبته، وما روي أن صبياً يافعاً وكان سنّه تسع أو عشر سنين أوصى لابنة عمه، فأوصى لها بما بيع بثلاثين ألف درهم([[84]](#footnote-84))، فرفع ذلك إلى سيدنا عمر فأجاز وصيته([[85]](#footnote-85)).47.-ج2./ص762،48-ج10/ص317] وإجازة سيدنا عمر دلالة على جواز وصية الصبي([[86]](#footnote-86)).([[87]](#footnote-87)).[36-ج10/ص10،14-ج3/ص39،10-ج3/ص515]

أما **القانون** فقد جاء في المادة (269) الفقرة (أ): " يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع، بالغاً عاقلاً رشيداً "([[88]](#footnote-88)).[قانون الاحوال الاردنية2010]

**الرشد:**

الرشد ضد السفه والغفلة، وهو حُسن التّصرف في المال والصلاح في الدين والمال([[89]](#footnote-89)).[49-/ص746]

والسّفيه: هو الذي لا يُحسن تدبير المال فيُنفقه على غير مقتضى العقل والشرع، وذو الغفلة هو من لا يهتدي إلى التصرفات الرابحة فيغبن في المعاملات لعدم إدراكه للخير والشر([[90]](#footnote-90)).[6-ج5/ص192،14.-ج2/ص7،37-ج3/ص 443]

وفي مجلة الأحكام العدلية المادة (946): " السّفيه هو الذي ينفق ماله في غير موضعه ويبذّر في نفقاته ويضيّع أمواله ويتلفها بالإسراف... "([[91]](#footnote-91)) [50-ج1/ص535]

وقد اختلف العلماء في حكم وصية غير الرشيد المحجور عليه لسفه أو غفلة على أقوال:

**القول الأول:** ذهب **المالكية**([[92]](#footnote-92))[47-ج4/ص345] **والشافعية**([[93]](#footnote-93))[....-ج8/ص190] **وجمهور الحنابلة**([[94]](#footnote-94))[10-ج8/ص115] إلى أنّ وصية المحجور عليه للسّفه أو الغفلة صحيحة.

وقد استدلوا على ذلك بأنّ المحجور عليه للسفه أو الغفلة لم يحجر عليه بسبب نقص أهليته فهو بالغ عاقل كامل الأهلية مكلف بالعبادات والطاعات، وقد يفوته أداء حق من الحقوق كالزكاة والحج فمن حقه أداء ذلك الحق بطريق الوصية لدخوله في الخطاب العام (إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ، عِنْدَ وَفَاتِكُمْ، بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ، زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ) [ سنن ابن ماجة 4/14: 2709، مسند الإمام أحمد 6/440: 27522].

وإنّما المعنى الذي من أجله حجر عليه هو المحافظة على أمواله من التبديد والضياع، وليست الوصية ما يضره لأنها لا تنفذ إلاّ بعد وفاته في الوقت الذي يستغنى فيه عن المال، وعلى هذا فيجب القول بصحة وصيته لأنّها بالنسبة له نفع محض، ولو قيل ببطلانها لكان الهدف من الحجر عليه المحافظة على مصلحة الورثة، وما شرع الحجر إلا للمحافظة على أموال السفيه لمصلحة نفسه لا لمصلحة الورثة.

**القول الثاني**: ذهب **أبو حنيفة**([[95]](#footnote-95))[12-ج24/ص290،51ج2/ص638] و**الزيدية**([[96]](#footnote-96))[52-ج6/ص375]إلى عدم جواز الحجر على السفيه أصلاً، ولهذا فتصرفات السفيه عندهم صحيحة دائماً.

**القول الثالث**: عند **أبي يوسف و محمد**([[97]](#footnote-97))[29-ج8/ص94]

يريان صحة وصية السفيه في وجوه الخير فقط، وفيما عدا ذلك فلا تعتبر وصيته لأنّه محجور عليه.

**القول الرابع: بعض الشافعية**([[98]](#footnote-98))[14-ج3/ص39]**وبعض الحنابلة**([[99]](#footnote-99))[53.-ج7/ص139] إلى أنّ وصية المحجور عليه لسفه أو لغفلة باطلة.

وقد استدلوا على ذلك بأن الوصية نوع من التبرعات، والتبرعات لا تصح من السفيه لأنّه محجور عليه.

وفي القانون الأردني للأحوال الشخصية([[100]](#footnote-100))[قانون الاحوال الشخصية2010 ] تجوز وصية المحجور عليه بشرط إذن القاضي، فقد نصّت المادة (269) الفقرة (ب): " إذا كان الموصي محجوراً عليه للسفه أو الغفلة جازت وصيته بإذن المحكمة ".

وفي المادة نفسها الفقرة (ج): " لا تبطل الوصية بالحجر عل الموصي للسّفه أو الغفلة " لأن السّفه والغفلة لا يمنعان صاحبهما من الرجوع في وصيته وما دام الموصي لم يرجع عنها فتبقى قائمة بعد وفاته.

**الرضا:**

يشترط في الوصي أنْ يكون راضياً بوصيّته لتوفر القصد لهذا التصرف والكلام في هذا الشرط يتحتّم علينا أنْ نتكلم عن الوصية فيما يأتي:

**وصية السكران:**

إذا أوصى السكران فإمّا أنْ يكون قد سَكِرَ بمحرّم وإمّا أنْ يكون قد سَكِرَ بغير محرّم.

وقد اختلف العلماء في وصيّة السّكران على قولين:

**القول الأول**: عند **الجمهور**([[101]](#footnote-101))[5-ج7/ص139] أنّ وصيته باطلة مطلقاً سواءٌ أكان السُّكْر محرّماً أمْ كان غير محرّم، ودليلهم على هذا أن السُّكْر يُفقد العقل حالَ السُّكْر، فصار كالمجنون والمجنون ليس أهلاً للتصرف.

**القول الثاني**: عند **الشافعية**([[102]](#footnote-102))[10-ج7/ص139] إذا كان قد سَكِرَ بمحرّم فوصيته تكون صحيحة عقوبة له على تعدّيه على نفسه بالسُّكْرِ وتكون باطلة إذا كان قد سَكِرَ بغير محرّم كأنْ شرب المُسْكِر للتداوي أو سَكِرَ من البنج أو سَكِرَ من شراب تعاطاه مكرهاً أو ظنّ أنّه شراب حلال التناول.

والرّاجح قوّة الرأي القائل بعدم صحة عبارة السّكران وسائر عقوده وإنشاءاته مطلقاً لقوة أدلتهم، وهذا ما أخذّ به القانون، فقد أخَذَ بمذهب الجمهور فأبطل وصية السّكران مطلقاً، وهو ما جاء في المادة (269) الفقرة (أ) من قانون الأحوال الشخصية الأردني: " يشترط في الموصي أن يكون أهلا للتبرع، بالغا عاقلا رشيداً " وهل أكثر من السُكر ذهاباً للعقل([[103]](#footnote-103)).[9-ج7/ص139]

**وصية المُكْرَه:**

الإكراه: هو الإجبار على عملٍ أو تصرفٍ بواسطة ضرب أو سجن أو أخذ مال ونحوه أو بتهديد بشيء من ذلك من قادر عليه([[104]](#footnote-104)).[54.-ص471]

وقد عرّقه البزدوي: هو حَمْلُ الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه ويصير الغير خائفاً منه([[105]](#footnote-105)).[55.-ج4/ص538]

واختلف العلماء في حُكمِ وصية المُكره على قولين:

**القول الأول:** عند **الجمهور**([[106]](#footnote-106))[14-ج2/ص7،15-ج3/ص7،36.-ج3/ص200] أنّ وصية المكره لا تصحّ مطلقاً، لأنّ الإكراه يعدم الرّضا والاختيار.

**القول الثاني:** ذهب **الحنفية**([[107]](#footnote-107))[38-ج5/ص461] إلى صحة وصية المُكره وتكون موقوفة على إجازة المكرَه بعد زوال الإكراه، فإن أجازها نفذت وإلاّ بطلت.

والمادة (135) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (43) وضّحت معنى الإكراه: " الإكراه هو إجبار الشخص بغير حق على أن يعمل عملاً دون رضاه ويكون مادياً أو معنوياً " والإكراه نوعان: إكراه ملجئ وإكراه غير ملجئ، وقد وضحّت المادة (136) من قانون الأحوال الشخصية نوعي الإكراه بالقول: " يكون الإكراه ملجئاً إذا كانَ تهديداً بخطر جسيم مُحدق يلحق بالجسم أو المال. ويكون غير ملجئ إذا كان تهديداً بما دون ذلك "

وقد أخذ القانون بما ذهب إليه الحنفية بما نصه في المادة (141) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (43) لعام 1976: " من أكره بأحد نوعي الإكراه على إبرام عقد لا ينفذ عقده ولكن لو أجازه المكره أو ورثته بعد زوال الإكراه صراحةً أو دلالةً ينقلب صحيحاً " فلا تصح وصية المكره على هذه الحال إلاّ بإجازة الموصي نفسه دون إكراه أو الورثة.

**ج) وصية الهازل:**

الهزل: أنْ لا يُراد باللّفظ ودلالته المعنى الحقيقي والمجازي، بأنْ لا يُراد به شيء أو يراد به ما لا يصحُّ إرادته منه([[108]](#footnote-108)).[56-ج2/ص290]

والهازل هو الذي يدرك ويعي ما يقول إلاّ أنّه لا يقصد الأثر المترتب على كلامه.

وقد اختلف العلماء في وصية الهازل على قولين:

**القول الأول**: مذهب **الجمهور**([[109]](#footnote-109))[38.-ج5/ص495،13.-ج2/230،36-ج4/ص 371] أنّه إذا أوصى الهازل فوصيته باطلة، وإنّما كانت باطلة لعدم توافر الرضا.

**القول الثاني**: ذهب **الشافعية**([[110]](#footnote-110))[14-ج3/ص39] إلى صِحّة وصية الهازل لأنّ العبرة في الرّضا بالإرادة الظاهرة التي دلّت عليها العبارة دون الإرادة الباطنة التي لم تدل عليها العبارة.

ولم أجد في القانون المدني الأردني ولا في قانون الأحوال الشخصية الأردني ما يدلّ على عدم جواز وصية الهازل أو صحة وصيّته، لكنني أرى عدم صحة وصيته لانعدام الرضا والله أعلم.

**د) وصية المخطئ:**

الخطأ: هو فِعْلٌ يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمرٍ مقصود سواه([[111]](#footnote-111)).[57.-ج2/ص411]

والمُخطئ هو من سبق لسانه إلى التلفظ بما لا يريد أن يتلّفظ به بينما كان يريد التلفظ بغيره، فإذا صدرت الوصية من المخطئ فوصيته باطلة عند جمهور الفقهاء، الذين ألحقوا بالسّكران الساهي والهاذي والمخطئ، فلا عبرة بعقودهم وإيقاعاتهم أبداً([[112]](#footnote-112)).[4.-ج10/ص510،36-ج4/ص344،14-ج2/ص7،15-ج3/ص6]

قال اللهُ تعالى: **{ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}** [الأحزاب: 5]. فقد اتّفق المفسرون أو أكثرُهم على تفسير الخطأ في الآية بما كان من غير قصد([[113]](#footnote-113)).[58.-ج1/ص202]

كما أنّنا لم نجد في القانون المدني الأردني ولا في قانون الأحوال الشخصية الأردني ما يدلّ على عدم جواز وصية المخطئ أو صحة وصيّته، لكننا نرى عدم صحة وصيته لأنّه يلحق بالسكران والهاذي ولا عبرة بعقودهم لانعدام القصد والرضا كما ذكر الجمهور.

**مسألة: هل الإسلام شرط لصحة الوصية؟**

لا يشترط في الموصي أنْ يكون مسلماً، ونظراً لعدم اشتراط الإسلام في الموصي كانَ لا بُدّ لنا من الكلام على الوصايا التالية:

**وصية الذمّيّ:**

والذميّ هو المعاهد الذي أعطى عهداً يأمنُ به على ماله وعِرضه ودينه ([[114]](#footnote-114)).[59.-ج1/ص315]

ووصية الذميّ للمسلم أو لذِميّ مثله في حدود الثلث صحيحة وذلك لأنّ الذمي بوسعه أن يملّك غيره ببيع أو هبة فكذلك يسوغُ له أنْ يملّك غيره بطريق الوصية إذ لا فرق، فالبيع والهبة والوصية عقود تمليك ([[115]](#footnote-115)).[12-ج28/ص169،5.-ج6/ص697،60.-ج5/ص40،13.-ج4/ص423،37-ج4/ص404]

**و**ذكر الكاساني: أنّ وصية الذميّ تجوز لما هو قربة في الشريعتين كالوصية للملاجئ والفقراء والمصحّات، وما هو قربة في نظر الإسلام كالمساجد، وما هو قربة في دينه فقط كالكنائس، أمّا إذا كانت الجهة لا تعدّ قربة في الشريعتين كالوصية لدور المنكر والفسوق فالوصية باطلة ([[116]](#footnote-116)).[4.-ج10/ص525]

والذميّ إذا أوصى للحربي لا تجوز وصيته عند الحنفية لأنّ في صحة الوصية للحربي ما يُعينه على قتال المسلمين([[117]](#footnote-117)).[4.-ج6/ص697]

**وصية المستأمن:**

المستأمن هو غير المسلم الذي دخل في دار الإسلام بأمان مؤقت([[118]](#footnote-118))،[10-ج2/ص182] والذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها([[119]](#footnote-119)).[61-ج2/ص32]

ووصية المستأمن صحيحة أيضاً كوصية الذميّ ولا تنفذ في أكثر من الثلث أي ثلث التركة إلا بإجازة الورثة، لكن يشترط لذلك أن يكون هؤلاء الورثة قد دخلوا معه دار الإسلام، أمّا إذا ظلوا مقيمين في دار الحرب فإنّ الوصية تكون نافذة فيما زاد على الثلث دون توقف على إجازة من جانبهم إذْ أنّهم من أهل الحرب والأمان المعطى للمستأمن قاصر عليه لا يصحّ أنْ يستفيد منه ورثته الحربيون([[120]](#footnote-120)).[39-ج8/ص488،29-ج8/ص520،14-ج3/ص40،42.-ج17/ص380،37.-ج4/ص296. 15-ج4/ص426]

**ث) وصية المرتدّ:**

الردّة: هي قطع الإسلام بنيّةٍ أو قولِ كفرٍ أو فعلٍ، سواء قاله استهزاءً أو عِناداً أو اعتقاداً([[121]](#footnote-121)).[14.-ج4/ص132]

وقد اختلف الفقهاء في صحة وصية المرتدّ على قولين:

**القول الأول**: **للجمهور** فيرى **الشافعية والمالكية والحنابلة** صحة وصية المرتدّ، وقيّد الشافعة صحة وصيته بأن لا يوصي لمرتدّ عن الإسلام، وجوازها لمن صادفت الوصية حال إسلامه، فإن كان مات كافراً تبطل وصيته([[122]](#footnote-122)).([[123]](#footnote-123)).[36-ج8/ص193،14-ج3/ص39،61-ج2/ص292،62-ج3/ص92]

**القول الثاني:** يرى **أبو حنيفة** أنّ وصية المرتد تقع موقوفة بمعنى أنّه إنْ عاد إلى الإسلام كانت نافذة وإن لحق بدار الحرب أو مات على ردّته كانت باطلة. ويرى **أبو يوسف ومحمد** أن وصيته صحيحة نافذة لأنّ الردة لا تزيل ملكه بل يبقى إلى أنْ يموت موتاً طبيعياً أو يقتل أو يلحق بدار الحرب ويحكم بلحاقه ([[124]](#footnote-124)).[15-ج7/ص364]

**الركن الثالث: الموصى له:**

اشترط الفقهاء في الموصى له لكي تصح له الوصية شروطاً عديدة اتفقوا على بعضها واختلفوا على البعض الآخر، وفيما يلي بعض الشروط موقف القانون منها:

**أنْ يكون الموصى له موجوداً عند إنشاء الوصية** إذا كان معيناً بالاسم أو بالإشارة، فالمعيّن بالاسم كقول الموصي أوصيت لعمرو، والمعين بالإشارة كقول الموصي أوصيت لهذا المسجد، لأن كون معيناً بالاسم أو بالإشارة لا يتصور بدون وجوده حين الوصية، وعلى هذا فلو أوصى شخص لزيدٍ مثلاً ثم ظهر بعد ذلك أن زيداً قد مات قبل الوصية فإن الوصية تكون باطلة لعدم وجود الموصى له وقت إنشاء الوصية وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ([[125]](#footnote-125)).[5.-ج6/ص649،14.-ج3/ص40،10.-ج8/ص179]

وخالف المالكيةُ([[126]](#footnote-126)) [13.-ج4/ص423] في ذلك فقالوا بجواز الوصية للمعيّن المعدوم وقت إنشاء الوصية، وذلك لأنّ الوصية من قبيل التبرعات والتبرعات يجب أن يتوسع فيها إذ هي نفعٌ وبرٌ وخيرٌ وعلى ذلك فالوصية لزيدٍ مثلاً صحيحة ويصرف الموصى به في مثال زيد في سداد ديونه، فإذا لم يكن له ديون أعطى لورثته.

ونصّت المادة (271) من قانون الأحوال الشخصية الأردني على أنه: " تصح الوصية لشخص معين أكان موجوداً أم منتظر الوجود وتصح لفئة محصورة أو غير محصورة وتصح لوجوه البر والمؤسسات الخيريـة والعلميـة والـهيئات العـامة " فقد اتفق القانون أيضاً مع المالكية في القول بان الموصى له غير المعيّن لا يشترط وجوده مطلقاً، فلو أوصى لطلبة جامعة ما فإنه يدخل في استحقاق الوصية الطلبة الموجودين في الجامعة وقت إنشاء الوصية، والطلبة الذي يدخلونها بعد ذلك.

**أنْ يكون الموصى له معلوماً.** ومعنى ذلك ألاّ يكون مجهولاً جهالةً لا يمكن إزالتها، فلو أوصى لرجل من الناس لا تصحّ الوصية وتعتبر باطلة لأنّ الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، فلا بدّ أنْ يكون الموصى له معلوماً حتى يمكن أن يدخل الموصى به في ملكه.

ويتمّ العلم بالموصى له إما بتعيينه باسمه كفلان ابن فلان أو بالإشارة إليه كأوصيتُ لهذا الشخص أو لهذا المسجد، وإما بتعريفه كقول الموصي أوصيت لفقراء المسلمين ([[127]](#footnote-127)).38-ج5/ص230،14.-ج3/ص44،28.-ج4/ص583،37-ج4/ص407]

**أمّا إذا كان الموصى له مجهولاً جهالة يمكن إزالتها** كما إذا أوصى رجل بمبلغ من المال لأحد هذين الرجلين ومات قبل البيان فقد اختلف الفقهاء في هذا على **ثلاثة أقوال**:

**القول الأول**: يرى **أبو حنيفة والشافعية** أنّ الوصية لا تصح في هذه الحال لعدم تعيين الرجل المقصود([[128]](#footnote-128)).[4.-ج10/ص513،36-ج8/ص802،63-ج1/ص456،64-ج/ص]

**القول الثاني**: يرى **أبو يوسف** أنّ الوصية صحيحة ويكون الموصى به مناصفة بين الرجلين لأنّ الموصي لما مات قبل أنْ يعيّن شاعت الوصية لهما وليس لأحدهما بأولى من الآخر بها، كمن اعتق أحد عبديه ثم مات قبل البيان، إذ أن العتق في هذه الحال يشيع فيهما جميعاً فيعتق من كل منهما نصفه، وكذلك في هذه المسألة يكون لكل واحد منهما نصف الوصية([[129]](#footnote-129)).[4-ج7/ص236]

**القول الثالث**: يرى **محمد بن الحسن** أنّ الوصية صحيحة ويعطى الخيار إلى ورثة الموصي في تعيين الموصى له لأنّ الإيجاب وقع صحيحاً لأنّ أحدهما وإنْ كان مجهولاً لكن جهالته يمكن إزالتها، كما أنّ الموصي لو عيّن أحدهما بعد ذلك صح تعيينه وكانت الوصية له، فإذا توفي قبل أن يعين فقد عجز عن التعيين بنفسه وإذا عجز عنه قام وارثه مقامه في ذلك([[130]](#footnote-130)).[4-ج7/ص237]

جاء في المادة (270) من **قانون الأحوال الشخصية الأردني**: " يشترط في الموصى له:

1. أن يكون معلوماً.

ب- إذا كان معيناً بالتعيين, فيشترط وجوده وقت الوصية، أمّا إذا كان معرفاً بالوصف فلا يشترط وجوده وقت الوصية، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (275)من هذا القانون ".

**ألاّ يكون الموصى له قاتلاً للموصي**، وقتله إمّا يكون بعد الوصية كأن يوصي شخص لآخر ثم يقتل هذا الآخر ذلك الشخص، وإما أنْ يكون قبل الوصية كأن يضرب شخص أخر ضربة جارحة ثم يوصي المضروب للضارب وبعد الوصية يموت الموصي بسبب الجرح السابق، وقد اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الشرط:

**القول الأول** ذهب **الحنفية**([[131]](#footnote-131))[4.-ج10/ص519]**والشافعية في قول آخر**([[132]](#footnote-132))[14-ج3/ص43] **والحنابلة في قول**([[133]](#footnote-133)) [36.-ج4/ص358]إلى أنْ القتل يمنع صحة الوصية مطلقاً، والمنع شامل لما إذا كانت الوصية سابقة على القتل أو لاحقة له. ويستدلون على ذلك بقول الرسول (ليس لقاتل وصية) [ سنن الدراقطني: 4517]. فهذا الحديث يدلّ على عدم الوصية للقاتل، ولأنّ القتل يمنع الميراث الذي هو آكد من الوصية، فالوصية أولى بالمنع ومعاملة له بنقيض قصده.

**القول الثاني:** **الراجح عند المالكية**([[134]](#footnote-134))[15-ج4/ص426] و**الحنابلة في قول ثانٍ**([[135]](#footnote-135)) [36-ج4/ص426]إلى التفريق بين ما إذا حدث القتل بعد الوصية فيبطلها وبين إذا حدث سببه قبلها فلا يمنع صحتها، فإنْ كان قبل الجرح تجوز وإن كان بعد الجرح لا تجوز، لأنه قاتل وليس للقاتل شيء، ولأنّ الميراث أكثر حالاً من الوصية وقد سقط بالقتل فالوصية أولى، ومع إجازة الورثة تصير كسائر هبات الميت التي تقف على الإجازة([[136]](#footnote-136)).[56-ج2/ص685]

أمّا بطلانها فيما إذا حصل القتل بعدها فلأنّ الظاهر أن القاتل استعجل الملك بالوصية فيعاقب بالحرمان كما في الميراث.

وأما عدم بطلانها في الصورة الثانية فلأنّ الظاهر حال الموصي أنّه أراد الإحسان إلى مَنْ ضربه، فالوصية في أصلها تنشأ باختياره وإرادته فيجب احترام إرادته بإبقاء وصيته صحيحة.

وقول **للمالكية**([[137]](#footnote-137))[13-ج4/ص426،66-ج8/ص58] أنّ الوصية تصح للقاتل إذا علم الموصي بأن هذا القاتل هو الذي ضربه، وأما إذا لم يعلم أنه هو الذي ضربه فتأويلان في صحة الوصية وعدم صحتها والظاهر الثاني.

والراجح القول الأول لقوّةِ أدلّتهم وهو الذي أيّده **القانون** والذي ذهب فيه الفقهاء إلى عدم صحة الوصية للقاتل مطلقاً ما دام مانعاً للإرث، ففي المادة (273) من قانون الأحوال الشخصية الأردني جاء ما نصّه: " يمنع مِن استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى له الموصي أو المورث قتلا مانعا من الإرث "

**ألاّ يكون الموصى له وارثاً للموصي**([[138]](#footnote-138))[24.-ج1/ص76]، وهذا شرط مختلف فيه بين الفقهاء:

**القول الأول**: **جمهور المالكية**([[139]](#footnote-139)) **وقول للشافعية**([[140]](#footnote-140)) **ورواية عن الإمام أحمد**([[141]](#footnote-141)) وعند **الظاهرية**([[142]](#footnote-142))، إلى أنّ الوصية للوارث غير صحيحة مطلقاً أجازها الورثة أم لم يجيزوها، فلو أوصى شخص لآخر وكان الموصى له وارثاً كانت الوصية باطلة، وذلك لقوله : (لا وصية لوارث) [ سنن أبي داود 3/290: 291، سنن الترمذي 4/432: 2120].. هذا الحديث يفيد في ظاهره نفي الصحة فيكون معناه لا وصية صحيحة لوارث فلا يترتب عليها أثرها الشرعي وما دامت الوصية وقعت غير صحيحة لا تعمل الإجازة فيها شيئاً.

**القول الثاني**: **للحنفية**([[143]](#footnote-143)) و**الشافعية**([[144]](#footnote-144)) **والظاهر من مذهب الإمام أحمد**([[145]](#footnote-145))[10-ج8/ص123]و**الزيدية**([[146]](#footnote-146))[67-ج6/ص352]، أنّ الوصية للوارث صحيحة موقوفة على إجازة الورثة إن أجازوها نفذت وإلّا بطلت، وقد استدلّوا على ذلك بحديث (لا وصية لوارث) ثم قالوا لقد ورد في بعض روايات الحديث زيادة...(إلاّ أن يجيزها الورثة) [ سنن الدارقطني: 4108 ] وهذه الزيادة تفيد أن الوصية تقع صحيحة وتصبح نافذة بإجازة الورثة ولا يصح القول بأنها تقع باطلة لما جاز أن تنقلب صحيحة بالإجازة لأن الباطل لا يتحول إلى صحيح بالإجازة.

والمعتبر في كونه وارثاً عند هؤلاء هو كونه كذلك وقت الوفاة لا وقت إنشاء الوصية، واستدلّوا كذلك بقوله تعالى: **{ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ(}** [البقرة: 180] فهذه الآية تفيد مشروعية الوصية للوالدين والأقربين ولم تفرق بين أن يكون الموصى له وارثاً أو غير وارث وهذا يدل على وجوب الوصية للوارث كغير الوارث سواء بسواء.

ويعترض على هذا الاستدلال بأن الآية منسوخة بآيات المواريث وبقوله (إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) [ سنن أبي داود 3/824: 3565، سنن الترمذي 4/433: 2120]. إذ أنّ آية الوصية كانت أسبق نزولاً.

وقد رجح علي الخفيف الرأي القاضي بجواز الوصية للوارث في حدود الثلث، إذا لم يسلم دليل يدل على عدم نفاذ الوصية للوارث في حدود الثلث، على الرغم من كثرة من رفض تصحيح الوصية للوارث من بين فقهاء السلف والخلف[[147]](#footnote-147)(2). 68].-ج/ص173]

أمّا في **القانون** فقد اختار عدم صحة الوصية للوارث إلاّ إذا أجازها الورثة كما جاء في نص المادة (ج/274) من قانون الأحوال الشخصية الأردني: " لا تنفذ الوصية للوارث إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي "مؤيداً في ذلك رأي الحنفية والشافعية وظاهر قول الحنابلة وذلك لقوة دليلهم بما جاء في تكملة الحديث.

**الركن الرابع: الموصى به:**

الموصى به هو محل الوصية الذي يثبت في الملك للموصى له ولقد شرط الفقهاء فيه شروطاً نجملها فيما يلي (3)[38-ج6/ص651، 14-ج3/ص44-45،13-ج4/ص423]:

أنْ يكون الموصى به ما يجري فيه الإرث أو يصح أن يكون محلاً للتعاقد حال حياة الموصي.

أنْ يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصي إن كان معيناً بالذات.

أنْ يكون الموصى بهم متقوّماً في شريعة كل من الموصي والموصى له. وعلى هذا فلا تصح الوصية بالأعيان المالية غير المتقوّمة، لأن المال المتقوّم هو الذي يكون محلاً للتصرفات، فلو أوصى مسلم بخمر أو خنزير لا يصح سواء كانت الوصية لمسلم أو لغير مسلم لانعدام محل العقد في نظر الموصي، ولو أوصى بها غير مسلم فإن كان لمثله صحت الوصية لأن الخمر والخنزير من الأموال المتقومة في شريعتهما وإن كانت الوصية لمسلم لا تصح لعدم تقومها في حق المسلمين.

أن يكون الموصى به موجوداً في ملك الموصي. وهذا الشرط خاص بالأعيان دون المنافع. والأعيان الموصى بها قد تكون معينة بالذات كأن يوصي بدار يشير إليها فإنه يشترط وجودها في ملكه حين إنشاء الوصية لأنه لا يتصور الوصية بشيء معين غير موجود، وعلى هذا فلو أوصى بشيء غير موجود كأن يوصي بداره الموجودة في بلد كذا ولا دار له فيها فإنه لا يصح، وإذا أوصى بشيء مملوك لغيره كان باطلاً حتى ولو ملكه بعد الوصية ثم مات لا تصح وصيته السابقة بل عليه إنشاء وصية جديدة بعد الملك إذا أرادها.

أن يكون الموصى به في حدود ثلث التركة، لإجماع العلماء على وجوب الاقتصار في الوصية على الثلث، وذلك بمقتضى الثابت في السنة من حديث سعد بن أبي وقاص قال: قلت: يا رسول الله، أنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدّق بثلثي مالي؟ قال: (لا) قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: (لا) قلت: أفأتصدق بثلثه؟ قال: (الثلث، والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفّفون الناس). فقد نهى سعداً عن الوصية بالثلثين وبالنصف وأذن له في الوصية بالثلث والنهي بما زاد على الثلث نهى مطلق يفيد التحريم وهو بدوره يقتضي بطلان المنهي عنه. وتكون الزيادة موقوفة على إجازة الورثة.

أهم نتائج هدا البحث تتلخص في بيان اختلاف الفقهاء في حكم الوصية و أحكام الشروط المقترنة بها و في الأساس القانوني لقيام الوصية. كما تم توضيح متى تقبل الوصية ومتى تُرَدّ، وبمَا يتحقّق القبول.

# مراجع البحث

[58] ابراهيم ومجموعة، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربة بالقاهرة – دار الدعوة، ج1 ص315.

[59] ابن القيم، الجوزية، محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة،، ط2، دار الكتب العلمية بيروت، ج2 ص32، (2002م).

[30] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي (المتوفى456ه) المحلّى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج9 ص314.

[5] ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الطبعة 1421،دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، ج6 ص647، (2000).

[64] ابن عبد البر، النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق سالم محمد عطا و محمد علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية بيروت،( 2000).

[10] ابن قدامة، موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني في فقه الإمام أحمد، ط1425 دار الحديث القاهرة، ج8 ص113.( 1425 ه).

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري، لسان العرب،، ط3، دار صادر - بيروت،ج15 ص394-395، (1414 ه)ـ.

[65] ابن المرتضى، عز الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي اليماني، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، ط1 دار الحكمة اليمانية، ج6 ص352،( 1947م)

[24] ابن المنذر، النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم، الإجماع، الطبعة2، مكتبة الفرقان- عجمان، ص100،( 1999م).

[30] ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة بيروت، ج8 ص520.

[48] أبوالبقاء، الكفومي الحسيني، أيوب بن موسى، كتاب الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت، ص746،( 1998م).

[8] الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، الطبعة1 دار الكتاب الإسلامي بيروت، ج3 ص67، (2000).

[33] أبو زهرة، محمد، شرح قانون الوصية،الطبعة2، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ص14.

[3] الفيومي، الحموي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الميمنية مصر ، ج2 ص662.

[39] البابتري، محمد بن محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، الطبعة 2، دار الفكر بيروت ج10 ص412،( 1970م).

[49] باز، سليم رستم، شرح مجلة الأحكام العدلية، ط3، دار الكتب العلمية بيروت، ج1 ص535.

[16] الباشا، محمد قدري، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان،، الطبعة2، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق-مصر ص15، (1308هـ ).

[22] البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، الطبعة2، المكتب الإسلامي-دمشق-بيروت،ج5 ص284،(1983).

[54] البخاري البخاري، علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر ط1، دار الكتب العلمية بيروت، ج4 ص538،(1997).

[25] براج، جمعة محمد، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، دار يافا العلمية عمّان الأردن، ص115.

[37] البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشاف القناع عن متن الإقناع،، دار عالم الكتب الرياض، ج4 ص345.

[47] البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، سنن البيهقي الكبرى، دار الباز- دار الكتب العلمية مكة المكرمة، (1994م).

[56] التفتازاني، الشافعي، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، ج2 ص411، (1996) .

[11] الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، الطبعة 1، دار الكتاب العربي بيروت. ج1 ص326 (1405ه).

[31] الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي،أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج1 ص231، (1405هـ).

[38] الحصكفي، محمد بن علاء الدين بن علي، الدر المختار، شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، الطبعة 1386، دار الفكر بيروت، ج6 ص650.

[40] الحطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت،ص517، (1416ه).

[21] خان، محمد صديق حسن، نيل المرام في تفسير آيات الأحكام، المطبعة الرحمانية – مصر نشر (1929م).

[50] حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، دار الكتب العلمية بيروت، ج2 ص638

[66] الخفيف، علي، أحكام الوصية بحوث مقارنة،ط1 دار الفكر العربي،ص 173.

[32] داود،أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون،، ط2 دار الثقافة-عمّان،ص148.

[13]الدردير، أبو البركات، أحمد بن محمد العدوي (، الشرح الكبير، تحقيق محمد عليش،، دار الفكر بيروت، ج4 ص456.

[15]الدسوقي، الشيخ محمد عرفة (المتوفى 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر بيروت، ج4 ص377.

[1] الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا. ج1 ص740.

[9] الرملي، محمد بن أبي العباس، أحمد بن حمزة نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الكتب العلمية بيروت، ج6 ص40.

[26] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلّته، نشر 1989، ط3، دار الفكر – دمشق، ج8 ص11

[27] الزحيلي، وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر دمشق، ص15، (1996م).

[61] الزركشي، الحنبلي المصري، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، دار الكتب العلمية بيروت، ج3 ص، (2002).

[7] الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق القاهرة. ج6 ص182، (1313هـ).

[12] السرخسي، شمس الدين أبو بكر، محمد بن ابي سهل، المبسوط، تحقيق خليل محيي الدين الميس، الطبعة 1. دار الفكر بيروت، ج12 ص114، (2000).

[64]السماني، الرحبي، أبي القاسم علي بن محمد بن أحمد، روضة القضاة وطريق النجاة، تحقيق المحامي صلاح الدين الناهيط2، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان عمان.، ج2 ص685، (1984).

[57] السيوطي، أبي بكر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الأصول، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ج1 ص202، (2000).

[55] الشاه أمير بادشاه، الحنفي البخاري، محمد بن أمين بن محمود، تيسير التحرير، ج2 ص290، دار الفكر بيروت.

[14] الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد،مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر بيروت، ج3 ص53،(1415ه).

[14] الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد، الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع، ج5 ص40.

[62] الشيرازي، الفيروزأبادي، أبو إسحق، إبراهيم بن علي بن يوسف، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 1ج ص456، (1995م).

[28] الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك حاشية الصاوي على الشرح على الشرح الصغير دار المعارف،ج4 ص579.

[20] الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة 1 مؤسسة الرسالة ج2 ص147، (2000 م).

[44] العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ـط1، دار ابن الجوزي الرياض، ج11 ص154، (1422ه).

[60] العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، ج2 ص292، (1412ه)ـ

[23] العسقلاني، ابن حجر، ابو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري،، دار المعرفة بيروت، ج5 357ص، (1379 ه).

[7]عليش، محمد بن أحمد، شرح منح الجليل على مختصر خليل، الطبعة 1409، دار الفكر بيروت ج4 ص642، (1989).

[51] العنسي، الصنعاني، القاضي أحمد بن قاسم، التاج المُذهب لأحكام المذهب، دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والإعلان صنعاء، ج6 ص375 ، (1993).

[53] القاري، أحمد بن عبد الله، مجلة الأحكام الشرعية المادة (1542)، ط3، مطبوعات تهامة الرياض، ص471، (2005).

[17] قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم (188) لسنة 1959 المادة (64) وقريب منه المادة الأولى من قانون الوصية المصري النافذ والقانون السوري النافذ، والفصل (171) من مجلة الأحوال الشخصية التونسية، والمادة (204) من مشروع القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية.

[34] القانون المدني الأردني المادة (1125).

[19]القرطبي، الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة1 مكتبة الصفا- مصر، ج2 ص204،(2005).

[41] القليوبي، شهاب الدين محمد بن أحمد بن سلامة، حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلّي على منهاج الطالبين، دار الفكر بيروت، ج3 ص16، (1998م).

[4] الكاساني، علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،الطبعة 1426 دار الحديث القاهرة، ج10 ص505-506، (2005).

[45] مالك بن أنس بن مالك بن عامر، المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ج4 ص345.

[36] الماوردي، علي بن محمد بن الحبيب، ط1414-1994، الحاوى الكبير ط1 دار الكتب العلمية، بيروت ج8 ص520.

[52] المرداوي، الصالحي، الدمشقي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (المتوفى885 هـ)، نشر 1419هـ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج7 ص139.

[18] المرغيناني، برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، الهداية شرح البداية، دار إحياء التراث، ج4 ص513.

[35] مظفر، محمود، نشر 1423هـ، نظرية الإرادة المنفردة وتطبيقاتها القانونية والشرعية ط1، دار حافظ، ص175.

[42] النووي، أبو زكيا، محيي الدين يحيى بن شرف، ط1423، المجموع شرح المهذب دار الكتب العلمية بيروت، ج15 ص 409، (2002).

الفهرس

[المقدمة 3](#_Toc445717284)

[المطلب الأول: مفهوم الوصية: 3](#_Toc445717285)

[المطلب الثاني: حكم الوصية: 8](#_Toc445717286)

[المطلب الثالث: الأساس القانوني لقيام الوصية: 14](#_Toc445717287)

[المطلب الرابع: أركان الوصية: 16](#_Toc445717288)

[المسألة الأولى: طرق إنشاء الوصية وكيفية انعقادها: 17](#_Toc445717289)

[المسالة الثانية: قبول الوصية: 20](#_Toc445717290)

[ثالثاً: ردّ الوصية بعد قبولها: 22](#_Toc445717291)

[مراجع البحث 46](#_Toc445717292)

1. 1- الرازي، **مختار الصحاح**، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (المتوفى: 666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، باب الواو ج1 ص740، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا.

   2- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، **لسان العرب**، ج15 ص394-395، ط3 - 1414 هـ.، دار صادر - بيروت

   -3الفيومي، الحموي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج2 ص662، المطبعة الميمنية مصر ] [↑](#footnote-ref-1)
2. -4الكاساني، علاء الدين بن مسعود، ط1426-2005، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تحقيق محمد محمد تامر، ج10 ص505-506 دار الحديث القاهرة. [↑](#footnote-ref-2)
3. -5ابن عابدين، ط1421-2000، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، ج6 ص647 دار الفكر للطباعة والنشر بيروت.

   -6 الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن (المتوفى 743هـ)، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق** وحاشية الشلبي، ج6 ص182، نشر 1313هـ، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق القاهرة. [↑](#footnote-ref-3)
4. -7عليش، محمد بن أحمد، ط1409-1989، **شرح منح الجليل على مختصر خليل**، ج4 ص642، دار الفكر بيروت. [↑](#footnote-ref-4)
5. ()الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، ت926ه، ط1422-2000، **أسنى المطالب شرح روض الطالب** (شرح لكتاب روض الطالب لابن مقري اليمني إسماعيل بن أبي بكر (ت837ه)، تحقيق د محمد محمد تامر، ط1 ج3 ص67 دار الكتاب الإسلامي بيروت. [↑](#footnote-ref-5)
6. ()الرملي، محمد بن أبي العباس، أحمد بن حمزة (المتوفى: 1004هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، ج6 ص40، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-6)
7. ()ابن قدامة، موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت620ه)، **المغني** في فقه الإمام أحمد، ط1425ه، تحقيق د محمد شرف الدين خطاب و د السيد محمد السيد ج8 ص113 دار الحديث القاهرة. [↑](#footnote-ref-7)
8. ()الجرجاني، علي بن محمد بن علي نشر1405، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط1، ج1 ص326. دار الكتاب العربي بيروت. [↑](#footnote-ref-8)
9. ()السرخسي، شمس الدين أبو بكر، محمد بن ابي سهل، **المبسو**ط، تحقيق خليل محيي الدين الميس، نشر 2000م، ج12 ص114، ط1، دار الفكر بيروت.

   الدردير، أبو البركات، أحمد بن محمد العدوي (المتوفى 1201هـ)، **الشرح الكبير**، تحقيق محمد عليش، ج4 ص456، دار الفكر بيروت.

   الشربيني، محمد الخطيب، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج3 ص53. [↑](#footnote-ref-9)
10. ()الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مصدر سابق، ج7 ص331.

    الرملي، شهاب الدين، شمس الدين، محمد بن أبي العباس، (المتوفى: 1004هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، ج6 ص65 دار الكتب العلمية بيروت.

    المقدسي، ابن قدامة، موفق الدين، أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد (المتوفى 620هـ)، **المغني في فقه الإمام أحمد**، تحقيق د محمد شرف الدين خطاب و د السيد محمد السيد ، ج 6 ص، 156نشر1420هـ، دار الحديث القاهرة.

    الدسوقي، الشيخ محمد عرفة (المتوفى 1230هـ)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج4 ص377، دار الفكر بيروت. [↑](#footnote-ref-10)
11. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق ج7ص 331. [↑](#footnote-ref-11)
12. ()الباشا، محمد قدري، **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان**، ص15، نشر 1308هـ، ط2، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق-مصر.. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم (188) لسنة 1959 المادة (64) وقريب منه المادة الأولى من قانون الوصية المصري النافذ والقانون السوري النافذ، والفصل (171) من مجلة الأحوال الشخصية التونسية، والمادة (204) من مشروع القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية. [↑](#footnote-ref-13)
14. ()المرغيناني، برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (المتوفى593هـ)، **الهداية شرح البداية**، تحقيق طلال يوسف، ج4 ص513، دار إحياء التراث. [↑](#footnote-ref-14)
15. ()القرطبي، الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد (المتوفى671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، نشر 1425ه-2005م، ص204 ج2، ط1 مكتبة الصفا- مصر. [↑](#footnote-ref-15)
16. ()الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر،(المتوفى: 310هـ) **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج2 ص147، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م [↑](#footnote-ref-16)
17. ()خان، محمد صديق حسن، 1347هـ-1929م، **نيل المرام في تفسير آيات الأحكام**، ص11، المطبعة الرحمانية – مصر. [↑](#footnote-ref-17)
18. ()البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرناؤوط و محمد زهير الشاويش، نشر 1983، ج5 ص284، ط2، المكتب الإسلامي-دمشق-بيروت. [↑](#footnote-ref-18)
19. ()العسقلاني، ابن حجر، ابو الفضل أحمد بن علي، (المتوفى 852هـ) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، نشر 1379، ج5 ص357 دار المعرفة بيروت. [↑](#footnote-ref-19)
20. ()ابن المنذر، النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم المتوفى(318ه)، **الإجماع**، تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف فؤاد عبد المنعم أحمد، 1420-1999، ص100، ط2، مكتبة الفرقان- عجمان.

    الكاساني، **البدائع**، مصدر سابق، ج8 ص48. [↑](#footnote-ref-20)
21. ()براج، جمعة محمد، **أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية**، ص115، دار يافا العلمية عمّان الأردن. [↑](#footnote-ref-21)
22. ()الكاساني، **البدائع**، مصدر سابق، ج2 ص6. [↑](#footnote-ref-22)
23. ()الزحيلي، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، الفقه الإسلامي وأدلّته، ج8 ص11، نشر 1989، ط3، دار الفكر – دمشق. [↑](#footnote-ref-23)
24. ()الزحيلي، وهبة، **الوصايا والوقف**، ص15، نشر 1996م، دار الفكر دمشق.. [↑](#footnote-ref-24)
25. ()السرخسي، شمس الدين أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل، **المبسوط**، تحقيق خليل محيي الدين الميس،، ج27 ص260 نشر 1421هـ-2000م، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت.

    الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد (المتوفى1241هـ)، **بلغة السالك لأقرب المسالك** حاشية الصاوي على الشرح على الشرح الصغير، ج4 ص579، دار المعارف.

    الرملي، شهاب الدين، شمس الدين، محمد بن أبي العباس، أحمد بن حمزة (المتوفى: 1004هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**،، ج6 ص40، دار الكتب العلمية بيروت.

    البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، **كشاف القناع عن متع الإقناع**، تحقيق محمد أمين الضناوي، نشر 1997م، ج3 ص539، ط1، عالم الكتب بيروت.

    ابن عابدين، محمد علاء الدين أفندي، ط1421-2000، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، ج6 ص648، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت. [↑](#footnote-ref-25)
26. ()القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج2 ص262. [↑](#footnote-ref-26)
27. ()القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مصدر سابق، ج2 ص254.

    العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مصدر سابق، ج5 ص362. [↑](#footnote-ref-27)
28. ()ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (المتوفى970هـ)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**،، ج8 ص459 ط3، دار المعرفة بيروت. [↑](#footnote-ref-28)
29. ()ابن قدامة**، المغني**، مصدر سابق، ج8 ص114. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي (المتوفى456ه) **المحلّى**، ج9 ص312، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.. [↑](#footnote-ref-29)
30. ()الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (المتوفى: 370هـ) **أحكام القرآن،** تحقيق محمد صادق القمحاوي، ج1 ص231 [↑](#footnote-ref-30)
31. ()ابن حزم، **المحلى**، مصدر سابق، ج9 ص312. [↑](#footnote-ref-31)
32. ()داود،أحمد محمد علي، **الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون**، ص148، ط2، دار الثقافة-عمّان. [↑](#footnote-ref-32)
33. ()أبو زهرة، محمد، **شرح قانون الوصية**، ص14،ط2، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة. [↑](#footnote-ref-33)
34. ()القانون المدني الأردني المادة (1125). [↑](#footnote-ref-34)
35. ()مظفر، محمود، نشر 1423هـ، نظرية الإرادة المنفردة وتطبيقاتها القانونية والشرعية، ص175، ط1، دار حافظ. [↑](#footnote-ref-35)
36. ()**قانون الأحوال الشخصية**، قانون رقم (36) لعام 2010 المنشور في الجريدة الرسمية رقم (5061) تاريخ 17/10/2010. [↑](#footnote-ref-36)
37. () الدردير، أبو البركات، أحمد بن محمد العدوي (المتوفى 1201هـ)، **الشرح الكبير**، تحقيق محمد عليش،، ج4 ص422 دار الفكر بيروت.

    الماوردي، علي بن محمد بن الحبيب (المتوفى 450ه)، ط1414-1994، **الحاوى الكبير**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، ط1 ج8 ص520 دار الكتب العلمية ـ بيروت.

    النووي، أبو زكيا، محيي الدين يحيى بن شرف(المتوفى: 676هـ)، ط1423-2002، **المجموع شرح المهذب**، ج15 ص409، دار الكتب العلمية بيروت.

    البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس(المتوفى)1051ه)، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، تحقيق إبراهيم أحمد عبد الحميد، ج4 ص345، دار عالم الكتب الرياض. [↑](#footnote-ref-37)
38. ()الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن (المتوفى 743هـ)، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي**، ج6 ص184، نشر 1313هـ، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية-بولاق القاهرة.. [↑](#footnote-ref-38)
39. ()الحصكفي،محمد بن علاء الدين بن علي، **الدر المختار**(المتوفى: 1088هـ) ط1386 شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة:ج6 ص650 دار الفكر بيروت. [↑](#footnote-ref-39)
40. ()البابتري، محمد بن محمد بن محمود، (المتوفى 786هـ)، **العناية شرح الهداية**، ج10 ص412، نشر1970، ط2، دار الفكر بيروت.

    الحطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (المتوفى954هـ)، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، نشر 1416هـ، ج8 ص517، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.

    ابن قدامة، المقدسي، **المغني**، ج8 ص117.

    القليوبي، شهاب الدين محمد بن أحمد بن سلامة (المتوفى1069هـ)، **حاشية قليوبي** على شرح جلال الدين المحلّي على منهاج الطالبين، تحقيق مكتب البحوث1419هـ-1998م، ج3 ص16، دار الفكر بيروت. [↑](#footnote-ref-40)
41. ()ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين**، مصدر سابق، ج6 ص738.

    النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف،ط1405ه، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، ج6 ص141 المكتب الإسلامي بيروت.

    الدسوقي، **حاشية الدسوقي** على الشرح الكبير، مصدر سابق، ج4 ص451.

    الرملي، نهاية المحتاج، مصدر سابق، ج7 ص55.

    البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، مصدر سابق، ج2 ص173. [↑](#footnote-ref-41)
42. ()الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، مصدر سابق، ج6 ص426. [↑](#footnote-ref-42)
43. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني 16/1/2011 المادة (256): " تنعقد الوصية بالعبارة إن كان الموصي قادراً عليها وإلا فبالكتابة، فإذا كان الموصي عـاجزاً عنـهما انعقـدت بالإشارة المعلومة " [↑](#footnote-ref-43)
44. ()المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص201. [↑](#footnote-ref-44)
45. ()البابرتي، الحنفي، ابن الهمام قاضي زاده، ط 1318 هـ **شرح فتح القدير مع تكملته نتائج الأفكار**، وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي على شرح العناية. ج8 ص511 ط1 المطبعة الكبرى الأميرية بمصر.

    الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، مصدر سابق، ج3 ص3. [↑](#footnote-ref-45)
46. ()ابن نجيم، **الأشباه والنظائر**، زين العابدين بن إبراهيم(المتوفى970ه) ط 1400ه-1980م، الأشباه والنظائر، ص343، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-46)
47. ()ابن نجيم، **الأشباه والنظائر**، مصدر سابق، ص344. [↑](#footnote-ref-47)
48. ()الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص424. [↑](#footnote-ref-48)
49. ()الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا، **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، تحقيق د.محمد محمد تامر، نشر 1422هـ-2000م، ج3 ص42، ط1، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-49)
50. ()المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص241. [↑](#footnote-ref-50)
51. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (36) لعام 2010. [↑](#footnote-ref-51)
52. ()المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني، مصدر سابق، ج2 ص753. [↑](#footnote-ref-52)
53. ()السرخسي، **المبسوط**، مصدر سابق، ج28 ص41، ط1،.

    الدردير، **الشرح الكبير،** مصدر سابق، ج4 ص456.

    الشربيني، محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج3 ص53، دار الفكر.

    المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص137. [↑](#footnote-ref-53)
54. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص505. [↑](#footnote-ref-54)
55. ()النووي، **المجموع شرح المهذب**، مصدر سابق، ج17 ص407. [↑](#footnote-ref-55)
56. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص53.

    البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، نشر 1417هـ-1997م، **كشاف القناع،** تحقيق محمد أمين الضنّاوي، ج3 ص537، ط1 عالم الكتب-بيروت.

    الصاوي، الخلوتي، أبو العباس أحمد بن محمد (المتوفى 1241هـ)، **بلغة السالك لأقرب المسالك حاشية الصاوي** على الشرح الصغير، ج4 ص583، دار المعارف. [↑](#footnote-ref-56)
57. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص503. [↑](#footnote-ref-57)
58. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص508. [↑](#footnote-ref-58)
59. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص508. [↑](#footnote-ref-59)
60. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني (36) لعام 2010. [↑](#footnote-ref-60)
61. ()الزيلعي، **تبيين الحقائق**، مصدر سابق، ج6 ص186.

    عليش، **منح الجليل**، مصدر سابق، ج9 ص589.

    الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد حبيب، **الحاوي الكبير**، نشر 1414هـ-1993م، ج8 ص262، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.

    البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج3 ص537. [↑](#footnote-ref-61)
62. ()الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مصدر سابق، ج3 ص42.

    البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج3 ص537. [↑](#footnote-ref-62)
63. ()ابن قدامة،**المغني،** مصدر سابق، ج8 ص146. [↑](#footnote-ref-63)
64. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (36) لعام 2010.

    أبو زهرة، **شرح قانون الوصية**، مصدر سابق، ص242. [↑](#footnote-ref-64)
65. ()الكاساني، **البدائع**، ج10 ص516.

    ابن عابدين، **حاشية رد المختار على الدر المختار**، مصدر سابق ج18 ص500.

    الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج8 ص257.

    النووي، **المجموع شرح المهذب**، مصدر سابق ج17 ص394. [↑](#footnote-ref-65)
66. ()الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص425.

    الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص54.

    المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص137.

    البهوتي، **كشاف القناع** عن متن الإقناع، مصدر سابق ج4 ص381. [↑](#footnote-ref-66)
67. ()الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص427.

    النووي، **المجموع شرح المهذب**، مصدر سابق، ج17 ص394.

    المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج6 ص158. [↑](#footnote-ref-67)
68. ()**قانون الأحوال الشخصية الأردني** لسنة 2011، نشر بتاريخ 16/1/2011. [↑](#footnote-ref-68)
69. ()ابن عابدين، **حاشية رد المختار على الدر المختار**، مصدر سابق، ج6 ص666.

    العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، **الشرح الممتع** على زاد المستقنع، نشر 1422هـ، ج11 ص154، ط1، دار ابن الجوزي الرياض. [↑](#footnote-ref-69)
70. ()قانون رقم (43) لعام 1976  [↑](#footnote-ref-70)
71. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص45.

    ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص214. [↑](#footnote-ref-71)
72. ()النووي، **المجموع**، مصدر سابق، ج17 ص374.

    ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص181. [↑](#footnote-ref-72)
73. ()**قانون الأحوال الشخصية الأردني** رقم (0) لسنة 2011، نشر بتاريخ 16/1/2011. [↑](#footnote-ref-73)
74. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص524.

    النووي، **المجموع**، مصدر سابق، ج17 ص373. [↑](#footnote-ref-74)
75. ()قانون رقم (43) لعام 1976  [↑](#footnote-ref-75)
76. ()السرخسي، **المبسوط**، مصدر سابق، ج28 ص165

    ابن عابدين، **حاشية رد المختار على الدر المختار**، مصدر سابق، ج6 ص657.

    مالك بن أنس بن مالك بن عامر(المتوفى: 179هـ)، **المدونة الكبرى**، المحقق زكريا عميرات ج4 ص345 دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.

    النووي، **المجموع شرح المهذب**، مصدر سابق ج15 ص409.

    ابن قدامة، المقدسي، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص117. [↑](#footnote-ref-76)
77. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (36) لعام 2010. [↑](#footnote-ref-77)
78. ()السرخسي، **المبسوط**، مصدر سابق، ج7 ص333. [↑](#footnote-ref-78)
79. ()النووي، **المجموع**، مصدر سابق، ج6 ص97.

    الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج8 ص190. [↑](#footnote-ref-79)
80. ()البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج3 ص530. [↑](#footnote-ref-80)
81. ()الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص423. [↑](#footnote-ref-81)
82. ()الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مصدر سابق، ج6 ص40. [↑](#footnote-ref-82)
83. ()المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص115. [↑](#footnote-ref-83)
84. ()يقال أن الوصية بئر جشم، قال عمرو بن سليم فبحث ذلك بثلاثين ألفاً وهو الموصى له في هذه الوصية (ابن قدامة، المغني ج8 ص116) [↑](#footnote-ref-84)
85. ()الإمام مالك في **الموطأ** ج2 ص762 رقم 1454، وعبد الرزاق في **المصنف** ج9 ص77 رقم 17409،

    البيهقي في **السنن** ج10 ص317 رقم 2137 وقال: والخبر منقطع، فعمرو بن سليم الزرقي لم يدرك عمر رضي الله عنه إلاّ أنه ذكر انتسابه في القصة. [↑](#footnote-ref-85)
86. ()الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج10 ص10.

    الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سايق، ج3 ص39.

    ابن قدامة، **الشرح الكبير**، ج3 ص515. [↑](#footnote-ref-86)
87. ()الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج10 ص10.

    الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سايق، ج3 ص39.

    ابن قدامة، **الشرح الكبير**، ج3 ص515. [↑](#footnote-ref-87)
88. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (36) لعام 2010م. [↑](#footnote-ref-88)
89. ()أبوالبقاء، الكفومي الحسيني، أيوب بن موسى، **كتاب الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري 1419-1998، ص746، مؤسسة الرسالة بيروت. [↑](#footnote-ref-89)
90. ()الزيلعي، **تبيين الحقائق**، مصدر سابق، ج5 ص192.

    الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج2 ص7.

    البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج3 ص443. [↑](#footnote-ref-90)
91. ()باز، سليم رستم، **شرح مجلة الأحكام العدلية**، ج1 ص535، ط3، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-91)
92. ()مالك بن أنس، **المدونة الكبرى**، مصدر سابق، ج4 ص345. [↑](#footnote-ref-92)
93. ()الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج8 ص190. [↑](#footnote-ref-93)
94. ()ابن قدامة، المقدسي، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص115. [↑](#footnote-ref-94)
95. ()السرخسي، **المبسوط**، مصدر سابق، ج24 ص290.

    حيدر، علي، **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، تحقيق المحامي فهمي الحسيني، ج2 ص638، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-95)
96. ()العنسي، الصنعاني، القاضي أحمد بن قاسم، **التاج المُذهب لأحكام المذهب**، نشر 1414-1993، ج6 ص375، دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والإعلان صنعاء. [↑](#footnote-ref-96)
97. ()ابن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، مصدر سابق، ج8 ص94. [↑](#footnote-ref-97)
98. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص39. [↑](#footnote-ref-98)
99. ()المرداوي، الصالحي، الدمشقي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (المتوفى885 هـ)، نشر 1419هـ، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف** على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج7 ص139، ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت. [↑](#footnote-ref-99)
100. ()**قانون الأحوال الشخصية** رقم (36) عام 2010. [↑](#footnote-ref-100)
101. ()ابن عابدين، **حاشية رد المختار على الدر المختار**، مصدر سابق، ج5 ص94.

     عليش، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، مصدر سابق، ج9 ص504.

     المقدسي، ابن قدامة، ا**لمغني**، مصدر سابق، ج8 ص117. [↑](#footnote-ref-101)
102. ()الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، مصدر سابق، ج6 ص42, 103, 424, 448, ج7 ص267. [↑](#footnote-ref-102)
103. ()قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (36) لعام 2010 [↑](#footnote-ref-103)
104. ()القاري، أحمد بن عبد الله، **مجلة الأحكام الشرعية**، تحقيق عبد الوهاب إبراهيم أو سليمان ومحمد إبراهيم أحمد علي، 1426-2005، ص471، المادة (1542)، ط3، مطبوعات تهامة الرياض. [↑](#footnote-ref-104)
105. ()البخاري، علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد بن محمد (المتوفى730)، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام** البزدوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، 1418-1997، ج4 ص538، ط1، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-105)
106. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج2 ص7.

     الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، مصدر سابق، ج3 ص7.

     البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج3 ص200. [↑](#footnote-ref-106)
107. ()الحصكفي، **الدر المختار شرح تنوير الأبصار** في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة ج5 ص461. [↑](#footnote-ref-107)
108. ()أمير بادشاه، الحنفي البخاري، محمد بن أمين بن محمود (المتوفى972هـ)، **تيسير التحرير**، ج2 ص290، دار الفكر بيروت. [↑](#footnote-ref-108)
109. ()الحصكفي، **الدر المختار شرح تنوير الأبصار** في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، مصدر سابق، ج5 ص459

     الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج2 ص232.

     البهوتي، **كشاف القناع** عن متن الإقناع، مصدر سابق، ج4 ص371. [↑](#footnote-ref-109)
110. ()الشربيني، الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، مصدر سابق، ج3 ص39. [↑](#footnote-ref-110)
111. ()التفتازاني، الشافعي، سعد الدين مسعود بن عمر (المتوفى793)، **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح**، تحقيق زكريا عميرات 1416-1996، ج2 ص411، ط1، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-111)
112. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج10 ص510.

     البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج4 ص344

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج2 ص7.

     الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، مصدر سابق، ج3 ص6. [↑](#footnote-ref-112)
113. ()السيوطي، أبي بكر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الحاوي للفتاوي** في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الأصول، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن 1412-2000، ج1 ص202، ط1، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-113)
114. ()ابراهيم ومجموعة، **المعجم الوسيط**، مصدر سابق، ج1 ص315. [↑](#footnote-ref-114)
115. ()السرخسي، **المبسوط**، مصدر سابق، ج28 ص169.

     ابن عابدين، **حاشية رد المختار**، مصدر سابق ج6 ص697.

     الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد، **الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع**، ج5 ص40، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، نشر 1415هـ، دار الفكر بيروت.

     الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص423.

     البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج4 ص404. [↑](#footnote-ref-115)
116. ()الكاساني، **البدائع**، مصدر سابق، ج10 ص525. [↑](#footnote-ref-116)
117. ()الكاساني، **البدائع**، المصدر سابق. [↑](#footnote-ref-117)
118. ()المقدسي، ابن قدامة، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج2 ص182. [↑](#footnote-ref-118)
119. ()ابن القيم، الجوزية، محمد بن أبي بكر (المتوفى751هـ)، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر 1423هـ-2002م، ج2 ص32، ط2، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-119)
120. ()البارتي، **العناية**، مصدر سابق، ج8 ص488.

     ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (المتوفى970هـ)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ج8 ص520، دار المعرفة بيروت.

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص40.

     النووي، **المجموع**، مصدر سابق، ج17 ص380.

     البهوتي**، كشاف القناع**، مصدر سابق، ج4 ص296.

     الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، مصدر سابق، ج4 ص426. [↑](#footnote-ref-120)
121. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج4 ص132. [↑](#footnote-ref-121)
122. ()الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج8 ص193.

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص39.

     العدوي، علي الصعيدي، **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1412هـ، ج2 ص292، دار الفكر بيروت.

     الزركشي، الحنبلي المصري، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله (المتوفى772)، **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، 1423-2002، ج3 ص92، دار الكتب العلمية بيروت [↑](#footnote-ref-122)
123. ()الماوردي، **الحاوي**، مصدر سابق، ج8 ص193.

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص39.

     العدوي، علي الصعيدي، **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1412هـ، ج2 ص292، دار الفكر بيروت.

     الزركشي، الحنبلي المصري، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله (المتوفى772)، **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، 1423-2002، ج3 ص92، دار الكتب العلمية بيروت [↑](#footnote-ref-123)
124. ()السرخي، المبسوط، مصدر سابق، ج7 ص364، ص624. [↑](#footnote-ref-124)
125. ()ابن عابدين، **الحاشية**، مصدر سابق، ج6 ص649

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص40.

     المقدسي، ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص179. [↑](#footnote-ref-125)
126. ()الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص423. [↑](#footnote-ref-126)
127. ()الحصكفي، **الدر المختار**، مصدر سابق، ج5 ص230.

     الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص44.

     الصاوي، **الحاشية**، مصدر سابق، ج4 ص583.

     البهوتي، **كشاف القناع**، مصدر سابق، ج4 ص407. [↑](#footnote-ref-127)
128. ()الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مصدر سابق، ج10 ص513.

     الماوردي، **كتاب الحاوى الكبير**، مصدر سابق، ج8/ ص802.

     الشيرازي، الفيروزأبادي، أبو إسحق، إبراهيم بن علي بن يوسف (المتوفى476ه)، نشر 1461-1995، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، ط1، 1/456، دار الكتب العلمية بيروت. [↑](#footnote-ref-128)
129. ()الكاساني، **بدائع الصنائع**، مصدر سابق، ج7 ص236. [↑](#footnote-ref-129)
130. ()الكاساني، المصدر السابق، ج7 ص237. [↑](#footnote-ref-130)
131. ()الكاساني، **البدائع**، مصدر سابق، ج10 ص519. [↑](#footnote-ref-131)
132. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص43. [↑](#footnote-ref-132)
133. ()البهوتي**، كشاف القناع**، مصدر سابق، ج4 ص358. [↑](#footnote-ref-133)
134. ()الدسوقي، **الحاشية**، مصدر سابق، ج4 ص426. [↑](#footnote-ref-134)
135. ()البهوتي، **كشاف الفناع**، مصدر سابق، ج4 ص358. [↑](#footnote-ref-135)
136. ()السماني، الرحبي، أبي القاسم علي بن محمد بن أحمد (المتوفى499هـ)، **روضة القضاة وطريق النجاة**، تحقيق المحامي صلاح الدين الناهي، 1404-1984، ج2 ص685، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان عمان. [↑](#footnote-ref-136)
137. ()الدردير، **الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج4 ص426.

     ابن عبد البر، **الاستذكار**، مصدر سابق، ج8 ص58، ط1. [↑](#footnote-ref-137)
138. ()ابن المنذر، **الإجماع**، مصدر سابق، ج 1 ص76. [↑](#footnote-ref-138)
139. ()ابن عبد البر، **الاستذكار**، مصدر سابق، ج7

     ص663-667. [↑](#footnote-ref-139)
140. ()الشربيني، **مغني المحتاج**، مصدر سابق، ج3 ص43. [↑](#footnote-ref-140)
141. ()ابن قدامة، **المغني**، مصدر سابق، ج8 ص124. [↑](#footnote-ref-141)
142. ()ابن حزم، **المحلى**، مصدر سابق، ج9 ص316. [↑](#footnote-ref-142)
143. ()الحصكفي، **الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، مصدر سابق، ج6 ص656. [↑](#footnote-ref-143)
144. ()الشيرازي، الفيروزأبادي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (المتوفى476هـ)، **التنبيه في الفقه الشافعي**، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، 1403هـ، ص140، عالم الكتب-بيروت. [↑](#footnote-ref-144)
145. ()ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ج8 ص123. [↑](#footnote-ref-145)
146. ()ابن المرتضى، عز الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي اليماني، نشر 1366ه-1947م، **كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار**، تعليقات وتصحيح عبد الله بن عبد الكريم الجرافي ط1 ج6 ص352 دار الحكمة اليمانية. [↑](#footnote-ref-146)
147. (2) الخفيف، علي، **أحكام الوصية بحوث مقارنة** تضمن شرح قانون الوصية 71 لسنة 1946،ط1 ص 173، دار الفكر العربي. [↑](#footnote-ref-147)